INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يوليو 1998

July 1998

SP-01-14

A00738

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تموز ١٩٩٨
المجلد (٢٥) العدد الثالث

حقوق الطبع :- ١٩٩٨ ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يناير(كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو (تموز) ، أكتوبر(تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي ، لتحسين إجراءات وأساليب المحاسبة المالية الحكومية . وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها . ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة ، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي:

U.S. GENERAL ACCOUNTING OFFICE, ROOM ٧٨٠٦,٤٤١ G STREET N.W.*WASHINGTON D.C. ٢٠٥٤٨,USA*

(phone:٢٠٢-٥١٢-٤٧٠٧. Facsimile:٢٠٢-٥١٢-٤٠٢١.E-Mail:<٧٥٦٠٧.١٠٥١@ compuserve.com>).

ونظرا" لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فان المقالات التي يحتمل قبولها اكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام . وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال المحاسبة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالمحاسبة المالية هذا ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا" جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة . وتوزع المجلة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاءالعالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي . أما البقية فيمكنهم الاشتراك في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة . وينبغي إرسال الشيكات والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي : *P.O.BOX ٥٠٠٠٩ ,WASHINGTON D.C ٢٠٠٠٤ USA*

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة . وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :-

ANBAR MANAGEMENT SERVICES ,WEMBLEY, ENGLAND UMI. ANN: ARBOR , MICHIGAN USA .

هيئة التحرير

فرانس فيدلار رئيس محكمة المحاسبة بالنمسا

ل . دينيس ديزوتيلز المراقب العام لكندا إسماعيل العياري الرئيس الأول لدائرة الحسابات تونس

جيمس ف هنشمان- نائب المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية

ادواردو روكي لاندار- المراقب العام لفنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ليندا ل. ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

دونالد آر. دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير

ليندا ج سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

وليام ودلي (كندا)

كيوشي اكوموتو (اسوساي - اليابان)

لوزين سيكالو (السباساي - التونغا)

ميشيل سي جي بينتر (الكاروساي - ترينيداد وتوباغو)

السكرتارية العامة لليوروساي (إسبانيا) خميس حسني (تونس)

كريستينا روجاس فاليري (فنزويلا)

السكريتارية العامة للانتوساي (النمسا)

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإنتاج / الإدارة

سيرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

التمويل

جاغديش نارند (الولايات المتحدة الأميركية)

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

- شوقي السيد احمد خاطر ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات مصر – رئيسا
- غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة المحاسبات ، الارغواي – نائب رئيس أول
- توفيق ابراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية - نائب رئيس ثاني
- فرانز فيدلار ، رئيس محكمة المحاسبة لجمهورية النمسا ، أمين عام
- باتريك باريت ، المراقب العام في استراليا
- أ - ديفيد غرفيث ، المراقب العام بالباربادوس
- هوميرو سانتوس ، وزير - رئيس- محكمة الحسابات بالبرازيل
- لوسي غوانميزيا وزير مفوض - الكامرون
- دينيس ديتزوتال ، مراقب عام كندا - هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة المحاسبة في المانيا
- ف ك شنغلو المراجع والمراقب العام ، الهند
- جافيير كاستيلو ايالا، مراقب عام ، المكسيك
- عبد الصادق الكلاوي ، رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب
- بجارني مورك ايدام ، مراقب عام ، النرويج
- الفريدو جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال
- بوهيفا تويلونتوا ، مراقب عام – تونغا
- جيمس ف هنشمان، مساعد المراقب عام ، الولايات المتحدة الأمريكية

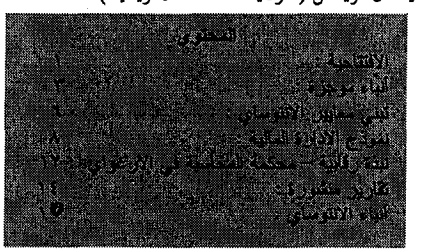

تعزيز الاتصالات من خلال الانترنيت

تجذب الصفحة المحلية للانتوساي على شبكة الاتصال الدولية <www.intosai.magnet.at/intosai> - عددا كبيرا من المستخدمين من جميع أنحاء العالم . وقبل حوالي شهر ، على سبيل المثال ، زار موقع الانتوساي ما يقرب من ٩٠٠ شخص ، وغطوا مختلف نشرات الانتوساي بما في ذلك المعايير الرقابية ، أدلة الرقابة الداخلية ، ونشرات من لجان ومجموعات عمل أخرى وقامت أيضا لجنة رقابة البيئة التي ترأسها هولندا بإنشاء صفحتها المحلية على شبكة الاتصال الدولية <www.rekenkamer.nl/ea/> - حيث أظهرت التقارير الأخيرة أن نحو ١٥٠٠ شخص قد زاروا الموقع .

ومع عولمة القضايا ، وتزايد الاعتمادية المتبادلة بين الدول والمناطق فقد وجد أعضاء الانتوساي أن من المهم جدا تبادل المعلومات والخبرات بين بعضهم البعض . وقد اصبح من الواضح بان الانترنيت هي في غاية الفعالية في تلك الناحية ومن السهل على أعضاء الانتوساي تبادل المعلومات من خلالها . وفي الوقت الذي يستعد فيه أعضاء الانتوساي لمؤتمرهم الدولي الثلاثي الذي سيعقد في مونتيفيديو في شهر نوفمبر(تشرين الثاني) من هذا العام فربما فكروا بمناقشة تلك الأنشطة خلال الجلسات المختلفة للمؤتمر ، وذلك من اجل تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بزيادة فاعلية استخدام الانترنيت مما سيساعد على استمرارية الاتصال بعد انتهاء المؤتمر وعودة المشاركين إلى بلادهم .

ومن وجهة نظر اللجنة ، فان الانترنيت قد غدت أداة فعالة جدا . والعنصر الأساسي في نجاح عمل كل لجنة هو مسودات العرض التي من خلالها تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من إبداء الملاحظات على المنتجات المقترحة للجنة. وتقوم العديد من اللجان بإرسال مسودات العرض الخاصة بها إلى تلك الأجهزة التي لديها بريدا إلكترونيا ، حيث تقوم هذه الأجهزة في المقابل بالرد إلكترونيا . فعلى سبيل المثال، تمكنت لجنة المعايير الرقابية الدولية من استغلال البريد الإلكتروني استغلالا امثل ، حيث تقوم من خلاله بإرسال مسودات دستور الأخلاقيات إلى أعضاء الانتوساي للتعليق عليها . وتمكنت اللجنة أيضا من تكثيف استخدامها من تلك التكنولوجيا في عملية الاتصال مع أعضاء اللجنة ، وفي الواقع فقد تمكنت من تخفيف الحاجة إلى الاجتماعات المخططة نظرا لكفاءة وسرعة استخدام تكنولوجيا الاتصالات . وقد استخدمت الصفحة المحلية للانتوساي لهذا الغرض أيضا ، وتم كذلك إدراج مسودة " إرشادات بشان افضل الممارسات في الرقابة على الخصخصة " والتي أعدت تحت رعاية المملكة المتحدة على موقع الشبكة للأشهر القليلة الماضية لتوفير بديل آخر لتلك الأجهزة ولهؤلاء المهتمين في هذا العمل الهام للجنة . كما أن الصفحة المحلية للجنة الرقابة البيئية هي مثال آخر على كيفية تبادل عمل اللجنة وتسويقه بين أعضاء الانتوساي والمجتمع الدولي بأكمله . وتحتوي صفحتها المحلية على ثروة من المعلومات بشان القضايا البيئية الدولية مثل المعاهدات الدولية ، قائمة بالتقارير الرقابية البيئية التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة ، مسودة منتجات اللجنة ، وقائمة بالأجهزة العليا للرقابة التي تهتم بالمشاركة في أعمال الرقابة البيئية المشتركة أو المشابهة لأعمال الرقابة البيئية للأجهزة العليا للرقابة الأخرى . أن الصفحة المحلية للجنة الرقابة البيئية تعطي لعملية الاتصال دورة كاملة عن طريق إدخال " تعليقات ومقترحات " المكونات التي يدعى المستخدمين من خلالها إلى الاتصال مباشرة مع رئيس اللجنة في هولندا عن طريق البريد الإلكتروني .

تعتبر لجنة الرقابة على التشغيل الالكتروني للبيانات (التي ترأسها الهند : { HYPERLINK ("mailto:cag@nda.vsnl.net.in") }) الجهة الرئيسية التي تستمر في تبؤ دور القيادة في تقديم ونشر المعارف والأدلة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات . كما أن مشروع اللجنة الحالي الذي قدم الندوة التي عقدتها اللجنة مؤخرا في ستوكهولم سوف توفر إسهامات كبيرة من اجل تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة . وقد قامت اللجنة بإصدار مجمع يضم الصلاحيات الرقابية للأجهزة العليا للرقابة والقضايا التشريعية الأخرى ذات العلاقة مع فهرس لارشاد المستخدمين إلى المعلومات الرئيسية المتعلقة ببعض القضايا الهامة مثل الاستقلالية ، الاختصاص القانوني ، التعيين ، وإجراءات عزل رؤساء الأجهزة العليا للرقابة . وعند توفر مثل تلك المعلومات على الصفحة المحلية للانتوساي والأشكال الإلكترونية الأخرى ، ستثبت فائدتها للعديد من الأجهزة العليا للرقابة خاصة وان هذه الأجهزة تقوم بمعالجة قضايا مؤسسية تتعلق بتفعيل دورها في مجال تعزيز المساءلة في دولها. وتقوم مبادرة تنمية الانتوساي IDI أيضا باستعراض بدائل الانترنيت . وكجزء من إجراءات نقل سكريتارية المبادرة من كندا إلى النرويج خلال عام ٢٠٠١، فان المناقشات تجري حاليا بشان موقع شبكة الاتصالات لمبادرة الانتوساي ، والتي ستدعم هدف المبادرة في تطوير عملية تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة .

وتعتبر الانترنيت أيضا أداة مفيدة جدا بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وهي تدرس الطرق التي تساعد الأجهزة العليا للرقابة على التعلم من بعضها البعض والتي تساعد أيضا على تقوية العلاقات الثنائية بينها . وسوف تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من الدخول إلى البريد الإلكتروني، وسوف تتمكن الشبكة العالمية من تخزين نسخ من التقارير الرقابية للأجهزة العليا للرقابة والتقارير السنوية والأدلة المنهجية .

وربما الأهم من ذلك كله ،سيصبح بمقدور موظفي الأجهزة العليا للرقابة الاتصال مع نظراءهم في الجهة الأخرى من العالم . دون اعتبار لبعد المنطقة بحيث أن التطورات التي تحدث لدى أي جهاز يتم تبادلها مباشرة مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى . وقد إتضح ذلك مؤخرا من خلال "الأعمال المتعلقة بمشكلة الكمبيوتر عام ٢٠٠٠ " . والعديد من الأجهزة العليا للرقابة تقوم ببحث هذه المشكلة وتصدر المعلومات بشأنها ، وتتوفر التقارير على الصفحات المحلية، حيث أتاحت الاتصالات الشخصية التي تمثلت باستخدام موظفي الأجهزة العليا للرقابة للبريد الإلكتروني الفرصة أمام العديد من الأجهزة العليا للرقابة للتعلم من بعضهم البعض، وهم يقومون بمعالجة القضايا الهامة المتعلقة بهذه المشكلة . وسوف تضاف قيمة كبيرة إلى أعمالنا عندما نتمكن من التعلم من خبرات زملائنا الذين يقومون بمثل ذلك العمل ، وسوف تساعد الانترنيت على تحقيق ذلك . أن تزايد استخدام الأجهزة العليا للرقابة

للانترنيت يبدو واضحا من خلال قائمة المجلة التي تـــدرج أسماء الأجهزة العليا للرقابة التي لها بريد إلكتروني ومواقـع للشبكة . فعندما بدأت المجلة بإصدار هذه المعلومـــات لأول مرة في شهر تموز ١٩٩٥ ، كانت القائمة آنذاك تضم خمسة أجهزة عليا فقط . وبعد مضي ثلاث سنوات، فان عدد تمـوز ١٩٩٨ الحالي اصبح يضم عناوين ما يقرب من ٥٠ جـهازا أعلى للرقابة (انظر صفحة ٢٠) ، وتواصل المجلة استقبال ملاحظات منتظمة من أجهزة رقابية أخرى يصبـــح لديـــها عنوان للبريد الإلكتروني . ومقال السيد راث من السكرتارية العامة للانتوساي (عدد يوليو(تموز) ١٩٩٥، صفحة ١٢) يقدم إرشاد عملي ومعلومات مفيدة للأجهزة العليـــا للرقابـــة التي تقوم ببحث سبل الحصول على " أوتوستراد إلكتروني " عبر الانترنيت .

وكما أعلنت مجموعة الاتصال للانتوساي في تقريرها لعـــام ١٩٩٥ في القاهرة فان الاتصال هو واحد من أهم المتطلبات الأساسية للتعاون الفعال والكـــفء بيـــن جميـــع الأجـــهزة الأعضاء. ومع تزايـــد اســـتخدام الانـــترنيت وتكنولوجيـــا الاتصالات ذات العلاقة ، فقد أتيحت أمام الأجـــهزة العليـــا للرقابة فرص أعظم للاتصال والتعلم من بعضها البعـــض ، وبقيامها بذلك تستطيع أن تطبق في ممارساتها اليومية شـعار الانتوساي " الخبرة المتبادلة تفيد الجميع " .

مؤتمر الانكوساي السادس عشر

الأرغواي ١٩٩٨

لمزيد من المعلومات حول المؤتمر الدولي السادس عشر للأجهزة العليا للرقابة المزمـــع عقـــــــــده خـــــــــلال الفـــــــــترة مـــــــــن ٧-١٤، نوفمبر(تشرين ثاني) ١٩٩٨، يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Tribunal de Cuentas de la Republica , Juan Carlos Gomez ١٣٢٤, Montevideo, Uruguay :

- e-mail : { HYPERLINK mailto:tribinic@adinet.com.uy }
- fax : ٥٩٨-٢-٩١٦-٧٥٠٧ & ٥٩٨-٢-٩١٥-٩٥٤٢
- telephone: ٥٩٨-٢-٩١٦-٧٥٠٨ &٥٩٨-٢-٩١٦-٥٣٢٥

الباربادوس

التقرير السنوي لعام ١٩٩٧

رفع مكتب الرقابة للباربادوس تقريره السنوي لعام ١٩٩٧ إلى البرلمان في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٧.

و يضم التقرير بشكل رئيسي نتائج الأعمال الرقابية للوزارات والدوائر الحكومية . ومن بين الملاحظات التي تضمنها التقرير أن بعض دوائر جمع الإيرادات كانت غير قادرة على تحديد المتأخرات من الإيرادات بسبب بعض العيوب في تسجيل الإيرادات التي يتم جمعها . وقد أبرزت بعض الفحوصات غير الحيادية وغير الكفؤة في اكتشاف أو الحد من الغش والاختلاس .

أشار التقرير أيضا إلى عدد من البرامج التي تجاوزت المبلغ الإجمالي للنفقات المصوت عليها من قبل البرلمان مما تسبب في انتهاك القواعد المالية الحكومية . إلا انه مع ذلك هنالك العديد من الحسابات التي تلقت آراء رقابية غير متحفظة لأنها تتصف بالمعقولية بشكل عام وتتطابق مع الصلاحيات القانونية .

ونوه التقرير أيضا إلى أن بعض الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ مهام محاسبية في العديد من الوزارات والدوائر الحكومية لا يتلقون التدريب الذي يتلائم ومؤهلاتهم مما أدى إلى حدوث العديد من الأخطاء المحاسبية والتأخر في تقديم الحسابات . وقد ضمن المراقب العام التقرير العديد من المقترحات المتعلقة بإجراء التعديلات على قانون الإدارة المالية الحكومية بما في ذلك توفير النص القانوني الذي يسمح لمكتب الرقابة بإجراء أعمال رقابة مردود القيمة النقدية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:
The Audit office
Nicholas House , Broad Street ,
Bridge town , Barbados .

كندا

وكيل البيئة يصدر تقريره السنوي الثاني

اصدر وكيل البيئة والتنمية المستدامة لكندا تقريره السنوي الثاني إلى البرلمان .

وقد عبر في تقريره عن قلقه الشديد إزاء الأداء الحالي للحكومة الفدرالية بشأن الأعمال المتعلقة بالبيئة وقال " أن الرؤية والقيادة هما المكونين الرئيسيين لمجابهة التحديات البيئية التي تواجه الحكومة .

" وفي الوقت الذي برهنت فيه كندا عن تحقيقها للرؤية فشلت في تطبيقها . إن ما يقلقني في الحقيقة هو أن الحكومة في الغالب لاتفي بوعودها سواء للكنديين أو للعالم " .

وقد كان مكتب وكيل البيئة قد أنشأ بموجب القانون الرقابي المعدل لعام ١٩٩٥ الذي نص على الوظيفة كجزء من مكتب المراقب العام على أن يتم رفع تقرير مستقل إلى البرلمان .

وقد اشتمل التقرير الذي قدم بتاريخ ٢٦ مايو(أيار) ١٩٩٨ ،على نتائج العمل الرقابي في النواحي التالية : التغير المناخي، التنوع البيولوجي، والتقييمات البيئية . وقد قيم التقرير أيضا وللمرة الأولى استراتيجيات التنمية المستدامة ثمان وعشرين مؤسسة ودائرة حكومية . بالإضافة إلى ذلك فقد عرض التقرير نتائج الدراسات في بعض النواحي مثل محاسبة التنمية المستدامة ، قياس الأداء ، وخبرة منظمات القطاع الخاص العالمية الرئيسية في تخطيط التنمية المستدامة .

أشار التقرير أيضا إلى انه على الرغم من أن كندا ترتبط بما يزيد عن ٢٠٠ اتفاقية دولية ملزمة فيما يتعلق بموضوع البيئة والتنمية المستدامة ، الا ان الحكومة لاتتابع بشكل نظامي التزاماتها البيئية الدولية . ونتيجة لذلك ، فانه لم يعد يتوفر أمام الحكومة صورة مكتملة حول مدى فاعلية الوظيفة التي تقوم بها من اجل الالتزام بتعهداتها . وبالتحديد فقد أشارت التقارير إلى أن المعلومات الكندية بشأن الأعمال المتعلقة بمتابعة التزاماتها الدولية تتوزع بين العديد من الدوائر وليس من السهل الوصول اليها . وفي جهوده الرامية إلى تحسين المساءلة، يقوم الوكيل بالتعاون مع الوزارات الفدرالية بإنشاء قاعدة بيانات عامة حول الالتزامات البيئية الدولية لكندا، والمرحلة الأولى من قاعدة البيانات هذه متوفرة على موقع الشبكة لمكتب المراقب العام (www.oag-bvg.gc.ca) .

ولمزيد من المعلومات حول التقرير يرجى الاتصال على العنوان التالي:
Commissioner of the Environment and Sustainable Development,c/o Office of the Auditor General of Canada ,٢٤٠ Sparks Street , Ottawa, Canada KIAOG٦ (e-mail: mcduffyjo @ oag-bvg.gc.ca) .

الصين

مراقب عام جديد

عين السيد لي جين هاو مراقبا عاما للصين في مارس (آذار) ١٩٩٨ ، من قبل رئيس جمهورية الصين الشعبية وبموافقة أعضاء البرلمان الشعبي . وقد تخرج السيد لي من الجامعة المركزية للمال والاقتصاد في عام ١٩٩٦ بالدرجة الجامعية في حقل التمويل والمصارف ، اصبح له باع طويل ومتنوع في مجال الوظيفة منذ ذلك الوقت . وقد عمل كمحاضر جامعي ، وكمحاسب في مؤسسة صناعة الطيران ، ومساعد مدير ومدير لاحد المصانع . وخلال الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٣ عمل السيد لي مدرسا في جامعة الحزب الشيوعي الصيني ، وعمل بعدها كمراقب عام لمكتب التجارة والاقتصاد لإقليم شانكسي . وبعدها رفع إلى وظيفة نائب المراقب العام، الوظيفة التي شغلها حتى تعيينه الأخير كمراقب عام . بالإضافة إلى ذلك فقد عمل السيد لي كمراقب وكأستاذ زائر في جامعة ناكي والجامعة المركزية للمال والاقتصاد وقد انتخب السيد لي عضوا في اللجنة في مؤتمر الحزب الرابع عشر وانتخب في السنة التي تلتها كعضو للجنة المركزية في مؤتمر الحزب الخامس عشر للحزب الاشتراكي الصيني . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

National Audit Office of the People's Republic of china , ١ Beiluyuan, Zhanlan Road, Xicheng District , Beijing ١٠٠٠٣٧, China.

السيد لي جين هاو

استونيا

مراقب عام جديد

تم تعيين السيد جون بارتس مراقبا عاما استونيا وذلك خلفا للسيد هندريك ميري الذي تقاعد في السنة الماضية . وقد بدأ السيد بارتس مدة تولي المنصب والتي تبلغ خمس سنوات في٩ يونيو (حزيران) ١٩٩٨ بعد أن أدى القسم أمام البرلمان الأستوني .

وقد تخرج السيد بارتس من جامعة تارتو في أستونيا في عام ١٩٩٢ ، بالشهادة الجامعية في القانون ، ولكنه قبل ذلك بعام كان قد دخل الخدمة الحكومية في وزارة العدل . ويتقن السيد بارتس اللغة الأستونية والإنجليزية والروسية . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي : State Audit Office ,Narva mnt ٤, EE-١٠٠١ Tallinn,Estonia

اليابان

إصدار التقرير السنوي

اصدر مجلس الرقابة الياباني نسخة موجزة باللغة الإنجليزية من تقريره السنوي لعام ١٩٩٥ . ويتضمن التقرير النتائج الرقابية بشأن عدد من القضايا ذات الاهتمام الوطني والشعبي مثل حادثة التسرب لأحد المفاعلات ، تدهور الوضع المالي لمشروع الحراج الحكومي ، دفعات الديون لسكة الحديد الوطنية اليابانية، وقضايا تتعلق بالمساعدات التنموية الدولية الممولة من قبل الحكومة . وفي مجال أعمال الرقابة على سكة الحديد قام المجلس بتحليل وتحديد الإجراءات لتحسين الأوضاع المالية لمؤسسة السكة الحديدية اليابانية التي تحملت بعض الأصول والمطلوبات من السكة الحديدية الوطنية اليابانية السابقة .

وتضمن التقرير أيضا آراء مسؤولي المجلس وحالات الضعف الإداري بالإضافة إلى توصيات معينة قدمت من قبل المجلس وأمثلة على الأجهزة الحكومية التي قامت باتخاذ إجراءات بناء على الملاحظات السابقة لمجلس الرقابة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Board of Audit , ٣-٢-١ Kasumi gaseki, Chiyoka-ku, Tokyo ١٠٠, Japan.

موريشيوس

تقديم التقرير السنوي لعام ١٩٩٦-١٩٩٧

رفع التقرير السنوي لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى البرلمان في شهر أبريل (نيسان) ١٩٩٨ ، ضمن مجلدين : المجلد الأول يخص بشكل رئيسي أعمال الرقابة المالية، في حين تناول المجلد الثاني بعض المراجعات الخاصة . وقد تعلقت إحدى المراجعات الخاصة بالمنح التي تقدم كمساعدات إلى المؤسسات العامة ، وكشفت عن أن العديد من المؤسسات العامة والتي لديها فائض تشغيلي متراكم ما زالت تتلقى منحا كمساعدات . بالإضافة إلى ذلك هنالك العديد من تلك المؤسسات التي لاتلتزم بالقواعد القانونية المتعلقة بالمساءلة . وفي مراجعة أخرى بشأن إدارة تنمية الأراضي فقد وجد أن الإطار التشريعي قديم وغير كفء أوصى التقرير الرقابي بان يتم تعديل جميع التشريعات ذات العلاقة وان يتم تحديث الخطط . كما أن مراجعة مشروع تنمية تهجين الماشية والماعز والتي كان الهدف منه زيادة إنتاج الثروة الحيوانية لسد الحصة الأكبر للاستهلاك المحلي من اللحوم الحمراء قد بينت بان المشروع كان فاشلا في حسابات مختلفة فخلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٦ على سبيل المثال انخفض الإنتاج المحلي من لحم الضان والماعز بشكل كبير . كما أن غياب نظام المعلومات الإدارية الفعال قد أدى إلى ضعف التخطيط، وتهاون في متابعة المشروع ، وضعف في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات في جميع مراحل المشروع . وكنتيجة عامة فقد أكد التقرير على الحاجة إلى تعزيز المساءلة على عدد من الشركات المملوكة جزئيا أو كليا من قبل الحكومة التي تدير مبالغ كبيرة من الأموال ولكنها لاتقدم بياناتها المالية إلى الجمعية الوطنية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Auditor General's Office ,Air Mauritius Building, ١٤th Floor John Kennedy Street, Port-Louis, Mauritius.

البرتغال

التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية

أكملت محاكم الحسابات لدول المجموعة الناطقة بالبرتغالية عامها العاشر من تاريخ التعاون باجتماع عقد في شهر أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٧ في موزمبيق . وفي هذا الاجتماع تركزت المناقشات حول دور الأجهزة العليا للرقابة في تحسين الإدارة العامة من خلال دورها في الرقابة والرقابة الداخلية . ويعتبر اجتماع موزمبيق الاجتماع الثالث الذي يعقد من قبل المجموعة حيث عقد الاثنين السابقين في عام ١٩٩٥ في ليشبونه ، وفي عام ١٩٩٦ في الرأس الأخضر . وفي اجتماع ليشبونه تم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل الأجهزة العليا للرقابة (أو السلطات ذات العلاقة) لكل من انغولا ، البرازيل ، الرأس الأخضر غينا بيساو ، موزمبيق والبرتغال . وقد غطت المذكرة التعاون الفني والعلمي والثقافي ، بما في ذلك تبادل الخبراء، الموظفين ، النشرات المنهجيات ، والتدريب .

وقد كانت اللجنة فعالة جدا في التقيد بروح المذكرة . وبالإضافة إلى الاجتماعات السنوية الثلاثة ، فقد تم تقديم عدد من الدورات التدريبية . وفي عام ١٩٩٦ تمكن خمسة من موظفي الأجهزة العليا للرقابة المشاركة من تلقي دورات تدريبية في البرازيل كجزء من علاقات التبادل ، ودرس ٢٧ آخرون في ليشبونه في مركز الدراسات والتدريب . وقد أقيم المركز الذي انشأ بموجب بنود مذكرة التفاهم في الجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال ، ويقوم حاليا بإجراء البحوث، ويدير البرامج التدريبية ، ويصدر النشرات الفنية .

ولمزيد من المعلومات بشأن المجموعة يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The General Secretariat of the Courts of Accounts of Portuguese-speaking countries in care of: Court

of Accounts of Brazil, Sector de Administracao Fed. Sul Lote ٠١ , ٧٠٠٤٢-٩٠٠ Brasilia, DF, Brazil

سويسرا

إصدار التقرير السنوي لعام ١٩٩٧

اصدر مكتب الرقابة الفدرالي السويسري (SFAO) تقريره السنوي لعام ١٩٩٧ والذي تضمن ابرز النتائج لـ ٢٦٠ من الأعمال الرقابية التي أجريت خلال تلك السنة. وعند اتخاذ القرار بشأن ماهية الأعمال الرقابية التي يجب تضمينها في التقرير السنوي ، فقد ركز المكتب على القضايا المالية الهامة والنتائج الهامة على المستوى الوطني . وقد أورد التقرير أيضا الوفورات المالية الناتجة عن إجراء الرقابة . ففي عام ١٩٩٧ ، أعلن المكتب عن وفوراته في إحدى الحالات بقيمة سبعة ملايين فرنك سويسري ووفورات إضافية بقيمة ٦٥ مليون فرنك سويسري . وعلى الرغم من أهمية تلك الوفورات إلا أنها لا يجب أن تقلل من أهمية الهدف الرئيسي للمكتب والذي يتمثل كما هو محدد في التقرير في الكشف عن اوجه الضعف في الأنظمة المحاسبية والإدارة المالية للحكومة وتوفير المشورة للحكومة حول كيفية معالجة المشاكل المكتشفة .

أن عرض التقرير السنوي يمنح الفرصة للمكتب لاعلام البرلمان ، الحكومة ، والشعب بشأن التطورات في العمل الرقابي . على سبيل المثال ، ابرز هذا التقرير الحاجة إلى إجراء دراسات تحليل المخاطر كجزء من عملية التخطيط الرقابي وتوزيع الموارد البشرية بالشكل الملائم من اجل تحقيق الأهداف . بالإضافة إلى ذلك فقد ركز التقرير على أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا والبرامج المتخصصة في إجراء العمل الرقابي . ويمكن الحصول على هذا التقرير الذي يضم خمسين صفحة ، والذي يتوفر باللغات الألمانية ، والفرنسية ، والإيطالية عن طريق الكتابة إلى العنوان التالي :

Swiss Federal Audit Office , Monbijoustrasse ٥١ , CH-٣٠٠٣ Bern , Switzerland (e-mail: sekretariat @ efk.admin.ch)

تركيا

رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة

انتخبت الجمعية العمومية التركية (البرلمان) البروفوسور كامل موتلير رئيسا لمحكمة الحسابات بتاريخ ٢٩ أبريل (نيسان)١٩٩٨ . وذلك خلفا للسيد فيكدي كولون الذي اكمل السنة السابعة لفترة تولي منصب الرئيس واستمر في الخدمة كعضو محكمة في الهيئة التشريعية الثالثة لمحكمة الحسابات .

السيد كامل موتلير

وقبل انتخابه كان السيد موتلير يشغل منصب نائب رئيس جامعة بابكيت في انقره ، وفي الوقت ذاته كان يشغل منصب عميد كلية القانون في نفس الجامعة . وقد شغل السيد موتلير العديد من الوظائف الأكاديمية الهامة منذ عام ١٩٨٢ ، عندما عين عميدا لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة هاكتيب . وفي عام ١٩٨٦ عينه رئيس الجمهورية كعضو لمجلس التعليم الأعلى .

وكان السيد موتلير قد تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة مرمره في عام ١٩٥٩ ، وفي عام ١٩٦٧ تخرج من كلية الحقوق لجامعة انقرة ، واكمل برنامج الدكتوراه في عام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٤ ، اصبح أستاذا زائرا وفي عام ١٩٨٠ حصل على لقب أستاذ . ومنذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٢ قام بتدريس علوم التمويل العام ، موازنة الدولة ، الدين العام ، وقانون الضريبة في جامعة الأناضول حيث تلقى درجات أكاديمية إضافية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The Turkish Court of Accounts (TCA) Sayistay Baskanligi ٠٦١٠٠ Ulus, Ankara, turkey .

الارغواي

الاجتماع الثاني للموركوسور في مونتيفيديو

عقد الاجتماع الثاني للأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء في " السوق الجنوبية المشتركة " ميركوسور في مونتيفيديو خلال الفترة من ٣٠-٣١ مارس (آذار) ١٩٩٨ . وقد انضم إلى أعضاء الميركوسور وهم الأرجنتين ، البرازيل ، البرغواي ، والأرغواي، ممثلون عن كل من الأجهزة العليا للرقابة لكل من بوليفيا وتشيلي و ممثلين عن محكمة المحاسبة الأوروبية . وقد قدمت الوفود الأوروبية عروض بشأن بعض القضايا التي تمخضت عن معاهدة امستردام ومعاهدة ماستريتش . بالإضافة إلى القضايا المالية ذات العلاقة والتي تتعلق بالاتحاد الأوروبي . وعلى الرغم من أن ميركوسور لاتملك حتى الآن إطار عمل سياسي وتشريعي مشابه للاتحاد الأوروبي والذي من الممكن أن يؤدي إلى إنشاء محكمة الحسابات إلا أن الأجهزة العليا للرقابة في تلك المنطقة يرغبون في الاستفادة من خبرات زملائهم في الاتحاد الأوروبي .

وقد استفاد المشاركون أيضا من اجتماع مونتيفيديو في مجال تعزيز التعاون بين أجهزتهم في النواحي الفنية والعلمية والثقافية بالإضافة إلى عدد من القضايا الرقابية . وفي تلك الناحية اتفق على الاستمرار في المشاركة في العمل الرقابي في السكرتارية الإدارية لميركوسور والرسوم من اجل إنشاء موقع على شبكة الانترنيت للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء .

ولمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Tribunal de Cuentas , Juan C. Gomez ١٣٢٤ , CP ١١٠٠٠, Montevideo, Uruguay .

الأمم المتحدة تدعو إلى تبني معايير الانتوساي

ملحوظة المحرر : رفع السكرتير العام للأمم المتحدة مقترحا إلى الجلسة الثانية والخمسين للجمعية العامة يقترح فيه " أن يتم تبني إرشادات معايير الرقابة الداخلية من قبل الأمم المتحدة وان يتم تضمينها ضمن الأنظمة المالية " . والمقال التالي مقتبس من مقترح السكرتير العام

مقدمة

أن تنظيم وتعزيز نظم الرقابة الداخلية هي جوانب هامة من جهود الإصلاح المستمر لمنظمة الأمم المتحدة . وهذه الجهود يجب أن تنبع من أساس مفاهيمي صلب ومن معايير محددة تعكس افضل الممارسات في المحافظة على نظام إداري فعال . ويتم توفير إطار العمل هذا من خلال إعداد إرشادات لمعايير الرقابة الداخلية يتم الموافقة عليها من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (انتوساي) . والانتوساي هي المنظمة المهنية للأجهزة العليا للرقابة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا .

وتهدف إرشادات الانتوساي التي تم إعادة تضمينها في ملحق التقرير الحالي إلى تحسين الرقابة الادارية وزيادة التركيز على المساءلة في القطاع العام . وتحدد الارشادات طبيعة هيكلة الرقابة الداخلية وأهدافها . وتؤكد بان أنظمة الرقابة الداخلية يجب أن تكون أداة فعالة في تعزيز فاعلية كافة العمليات والخدمات الضرورية لتحقيق مهمة المنظمة في حماية الموارد من الهدر والفساد وسوء الإدارة والغش لضمان الالتزام بالصلاحيات القانونية ، والأنظمة ، والتعليمات الإدارية من اجل ضمان انسياب بيانات ومعلومات إدارية ومالية شاملة وموثوقة .

طبيعة ومضمون إرشادات معايير الرقابة الداخلية

لقد أتت إرشادات الانتوساي كنتيجة للجهود الدولية الرامية إلى تلخيص واعتماد ونشر افضل الممارسات في أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في الإدارة الحكومية . وهي توفر نظرة عامة لمفاهيم الرقابة الداخلية ، الأهداف والمعايير وتضع المحددات والتعريفات لأنظمة الرقابة الداخلية وتراجع المعايير ذات العلاقة ، وتوفر الإرشاد بشأن إيجاد إطار عمل لهياكل الرقابة الداخلية والتوصيات بشان مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية .

وتتضمن المعايير العامة لأنظمة الرقابة الداخلية التأكيد المعقول من قبل هياكل الرقابة الداخلية بأن أهداف المنظمة ستتحقق . وهو التصرف الداعم من قبل المد راء والموظفين حيال أنظمة الرقابة الداخلية في جميع الأوقات . والاستقامة المهنية والشخصية والكفاءة للمد راء والموظفين حيال أنظمة الرقابة الداخلية ، وتحديد وتطوير أهداف رقابية محددة لكل نشاط من أنشطة المؤسسة وتؤكد الإرشادات على أن أهداف الرقابة يجب أن تكون شاملة ، معقولة ، ومتضمنة ضمن أهداف المنظمة بشكل عام . ولكي تكون أنظمة الرقابة الداخلية فعالة يجب أن تكون ملائمة ، ويجب أن تعمل باستمرار كما هو مخطط لها ، ويجب أن تكون فعالة من حيث التكلفة . أي أن لا تتجاوز تكلفة تطبيق الأنظمة المنافع المتحققة .

المعايير الرقابية التفصيلية والتي تعتبر الأدوات والإجراءات التي يتم بموجبها تحقيق أهداف الرقابة وتتضمن :

- توثيق شامل وشفاف لهيكلة الرقابة الداخلية وجميع المعاملات والأحداث الهامة ، والتي يجب أن تكون جاهزة للفحص .
- تسجيل ملائم وسريع للمعاملات والأحداث الهامة .
- مراقبة صارمة لنطاق الصلاحية الممنوحة للأشخاص الذين يجيزون تنفيذ صفقات مالية وأمور هامة .
- فصل المهام والمسؤوليات بين الأفراد المعنيين بترخيص وإجراء وتسجيل ومراجعة المعاملات المالية والأمور الهامة.
- إجراء مراقبة ملائمة لضمان أن أهداف الرقابة الداخلية قد تحققت.
- التأكد من أن التعامل مع الموارد والسجلات قد اقتصر على الأشخاص المرخص لهم بذلك والمسؤولين عن حمايتها أو استخدامها .

أهمية تبني الإرشادات من قبل الأمم المتحدة

عبر السنوات الماضية ، تمكنت الأمم المتحدة من وضع نظام لوحدات الرقابة الداخلية والذي ارتبط بروح ورسالة إرشادات الانتوساي . وقد وثقت هيكلة الرقابة الداخلية الحالية في نشرات السكرتير العام ، والتعليمات الإدارية ، والتوجيهات المتعلقة بالإدارة وشؤون الموظفين ، وأدلة الإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين ، والتمويل ، والرقابة ، والمشتريات ، والعمليات الميدانية ، الخ . وهي متطلبات طويلة الأمد للمنظمة، حيث أن جميع الصفقات المالية والأمور الهامة يتم تسجيلها وتصنيفها والموافقة عليها وتطبيقها بسرعة من قبل أشخاص مرخصين رسميين مع الأخذ بعين الاعتبار عملية فصل المهام والمراقبة الملائمة . ومع ذلك فان الأعمال الرقابية والفحوصات تبين بان نظام رقابتنا الداخلية قد اظهر فجوات واوجه قصور وانه يحتاج إلى تحسين وتفعيل ملائم ومتواصل . ففي بعض الجوانب يوجد هنالك أنظمة رقابة داخلية ضعيفة وغير فعالة وفي جوانب أخرى هنالك العديد من المتطلبات الإجرائية التفصيلية الموجودة أساسا والتي تعيق المبادرة والمرونة وتسبب مواقف تكون فيها تكلفة الرقابة غير متناسبة مع المخاطرة أو قيمة الخسائر المحتملة . والإصلاح المستمر يحتاج إلى وحدات رقابة داخلية منظمة ومتفقة مع افضل الممارسات الحالية .

سوف توفر إرشادات الانتوساي المعايير المعترف بها دوليا المتعلقة بأفضل الممارسات وسوف تساعد الادارة على فحص مدى كفاءة أنظمتها الرقابية الداخلية مقابل تلك المعايير .

سوف توفر إرشادات الانتوساي المعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق بأفضل الممارسات ، وسوف تساعد الإدارة على فحص مدى فعالية أنظمتها الرقابية الداخلية مقابل تلك المعايير . أن القبول الرسمي لإرشادات الانتوساي من قبل

الأمم المتحدة سوف لن يعبر فقط عن الالـــتزام الرســمي للمنظمة بمعايير الرقابة الداخلية الموافق عليها دوليا ، بـــل سوف يوفر حافزا لزيادة التركيز على تحسين أنظمة الرقابـة الداخلية خلال مرحلة الإصلاح .

ومن اجل ذلك، فقد قرر السكرتير العـــام تبنـــي إرشـــادات معايير الرقابة الداخلية كمعايير أساسية عامة فـــي تطبيـــق أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية وأوعز إلى نائب السكرتير العام للشؤون الإدارية لاتخاذ الإجراءات الملائمـــة لجعـــل أنظمة الرقابة الداخلية الحالية متفقة مع معايير الانتوســـاي .

وسوف تصبح إرشادات الانتوساي متوفرة على نطاق واسـع أمام الإدارة والموظفين على نسخ ورقية وعلـــى الصفحـــة المحلية للانتوساي على الانترنيت، والسكرتير العام هو مـــع وجهة النظر بأنـــه يجـــب أن ينعكـــس القبـــول الرســـمي للإرشادات في الأنظمة المالية للأمم المتحدة .

وتوفر إرشادات الانتوساي الحد الأدنى المقبول من معـــايير أنظمة الرقابة الداخلية . أن صناديق وبرامج الأمم المتحـدة ، والتي تشكل أنشطتها البرامجية والتشغيلية جزء معقول مـن مهامها، لها كامل الحرية في تبني نظام لوحـــدات رقابتـــها الداخلية اكثر شمولية وتحديدا وملائمة لأنشطتها علـــى أن تبقى معايير الانتوساي هي الأساس .

توصية للتنفيذ من قبل الجمعية العمومية

بناء على ما ذكر أعلاه ، يقترح السكرتير العام بان تتبنـــى الجمعية العمومية التعديلات التالية على البند العاشـــر مـــن الأنظمة المالية للأمم المتحدة .

النظام (e) ١٠.١

" يجب أن تكون أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية للمنظمـــة متوافقة ، بعد إجراء جميع التغيـــيرات الضروريـــة ، مـــع إرشادات معايير الرقابة الداخلية التي تمت الموافقـــة عليـــها من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة فـــي شـــهر يونيو (حزيران)١٩٩٢ ، أو أية اصدارات لاحقة ومقبولـــة من قبل السكرتير العام.

نموذج مقدرة الإدارة المالية

بقلم هوغ أ . مكروبرت و بروس س . سلون ، مكتب المراقب العام لكندا

خلفية

ضمن إطار أولوياته الاستراتيجية الطويلة الأمد الرامية إلى تحسين الإدارة المالية في الحكومة الفدرالية ، بدأ مكتب المراقب العام مؤخرا بإجراء دراسة بهدف بناء إطار عمل حديث لتقييم إمكانيات الإدارة المالية للوزارات والدوائر الحكومية . وكانت محصلة هذه الدراسة تطوير نموذج للمقدرة المالية الإدارية (FM Capabiliy Model) . ويوفر نموذج المقدرة من قبل المدقق أو الهيئة الحكومية وذلك من اجل :

- تحديد المتطلبات الإدارية المالية بناء على طبيعة العمليات، مدى تعقدها ، والمخاطر المرافقة لها .
- تقييم قدراتها الرقابية الإدارية مقابل المتطلبات المتوفرة .
- تحديد أية فجوات في الإدارة المالية بين ما تريده الهيئة وبين ما يمكنها عملة .

إطار عمل النشاط المالي الإداري

لقد بينت التجربة بان مصطلح الرقابة له الكثير من المعاني كعدد الناس الذين يستخدمونه . وتبعا لذلك فان الخطوة الأولية من الدراسة تتضمن تحديد الأنشطة الرئيسية التي تشكل الإدارة المالية . واطار عمل النشاط الإداري المالي الناتج له ثلاثة مكونات .

١- المعلومات المالية . ويركز على حاجة المنظمة إلى جمع والمحافظة ، وضمان سلامة المعلومات المالية وحداثتها(بما في ذلك العمليات بشأن تكاليف البرامج والعمليات) والتي تحتاج إليها من اجل دعم عملياتها التجارية . .

٢- المراقبة المالية . ويركز هذا الجانب على حاجة المنظمة إلى إجراء عملياتها المالية بعناية شديدة .

٣- التحليل المالي . ويركز هذا الجانب على مقدرة المنظمة على تحليل المعلومات المالية والتشغيلية بطريقة متكاملة من اجل دعم عملياتها في اتخاذ القرار .

ويشتمل إطار العمل أيضا على أعمال الرقابة غير الرسمية والممارسات، والتي تعتبر مكونات هامة لإطار العمل الإداري الكلي والذي له الأثر الهام على كيفية عمل الإدارة المالية في منظمة ما . كما أن الإدارة المالية تعتبر عنصرا في عمل مدراء المالية والبرامج في الدوائر والوزارات فيما يختص بتوزيع برامج دوائرهم . وبصورة خاصة فان دورهم في الإدارة المالية هو تحديد وادارة المخاطر المالية، من اجل الحصول على معلومات آنية ، ملائمة ، ودقيقة وموثوقة تساعدهم على فهم المضامين المحتملة للقرارات والتقرير بشأن النتائج المالية والتشغيلية، والحماية ضد الغش وتبديد الأموال ، ومخالفة القواعد والمبادئ المالية، وخسائر الأصول والمال العام . وعليه فان الإدارة المالية الكفوة تعتبر عاملا حاسما في مساعدة المنظمة على إدارة مخاطرها المالية ، وتنفيذ التزاماتها المحاسبية ودعم اتخاذ القرار التشغيلي والاستراتيجي .

نموذج مقدرة الإدارة المالية

يبنى نموذج المقدرة للإدارة المالية على نموذج تنمية المقدرة لمؤسسة هندسة البرامج (سوفت ويرانجينيرنغ انستيتيوت) والذي كان في السابق قد طور كأداة لتقييم مدى قابلية المنظمة على بناء مضامين البرامج .

وقد بنى هذا النموذج على أربعة مبادئ أساسية :

أولا : الإدارة المالية التي تعمل بالتوافق مع المكونات الأخرى لإطار العمل الإداري الفعال يجب أن تستخدم لمساعدة المنظمة على إحراز أهدافها ومحاسبة التكلفة اللازمة لتحقيق ذلك . ثانيا : يجب أن تكون الإدارة مسؤولة عن تحديد الإمكانية الإدارية المالية الملائمة لمنظمتها وتوفير العمليات والممارسات المطلوبة لإحراز تلك المقدرة والمحافظة عليها . ثالثا : ليس كل مؤسسة هي بحاجة إلى نفس المقدرة الإدارية المالية . والمستوى الملائم يجب أن يتفق و طبيعة وتعقد أنشطة المنظمة والمخاطر التي قد تتعرض لها، ولا يوجد هنالك مستوى واحد يلائم الجميع . واخيرا فانه يجب أن تكون أنشطة الإدارة المالية فعالة من حيث التكلفة ، كما أن تكلفة المحافظة على الرقابة يجب أن تتوافق مع مخاطر الأعمال الرقابية التي ستحافظ عليها .

ويعتبر نموذج مقدرة الإدارة الملائمة أداة لزيادة قوة الإدارة المالية . ويصف هذا النموذج المراحل التي من خلالها تستطيع الإدارة أن تتطور من خلال تعريف وتنفيذ وقياس ومراقبة وتحسين عملياتها الإدارية المالية . وقد تم تنظيم هذه الخطوات ضمن خمسة مستويات متدرجة يمثل كل منها مرحلة إنشائية محددة بعناية نحو إدارة مالية متقدمة . ويتكون كل مستوى من مجموعة من الأنشطة ذات العلاقة والتي إذا ما مورست ونفذت بشكل جماعي أحرزت مجموعة من الأهداف التي تعتبر هامة في إيجاد قدرات إدارية مالية . وهنالك خمسة مستويات من المقدرة (١) البداية (٢) الرقابة (٣) التكامل (٤) الإدارة (٥) الوصول إلى اقرب درجة من التكامل (انظر النموذج رقم ١) .

مستويات المقدرة

الإمكانيات الموجودة في كل مستوى تساعد في تحديد ما إذا كانت المنظمة قد حققت ذلك المستوى من المقدرة . ومن اجل إحراز مستوى معين فيجب على المنظمة أن تلتزم بجميع متطلبات ذلك المستوى . وفي حين إننا ندرك بان المنظمة ربما – بل على الأغلب – تستطيع تأكيد بعض مكونات الإمكانيات المرتبطة بمستويات عليا فان ذلك يجب أن لا يعتبر رسميا على انه امتلاك للمستوى الأعلى ما لم يتم تلبية جميع المعايير .

مستوى البداية (المستوى ١)

يصف مستوى البداية خصائص الإدارة المالية للمنظمة التي لم تنشأ بعد سياساتها الرئيسية ، ممارساتها ، وإطار عملها الرقابي . وعند هذا المستوى ، وفي غياب الممارسات المؤسسية، فان إنجاز أهداف المؤسسة غالبا ما يعتمد على الجهود المنفصلة لبعض الأفراد . ولا يوجد هنالك ما يؤكد بان مثل تلك الإنجازات سوف تكون متكررة أو مستمرة . وتبعا لذلك ، فان مثل هذا المستوى على عكس غيره لا يعد بيئة مستقره ترغب المنظمة أو البرنامج أن ينشأ في ظلها.

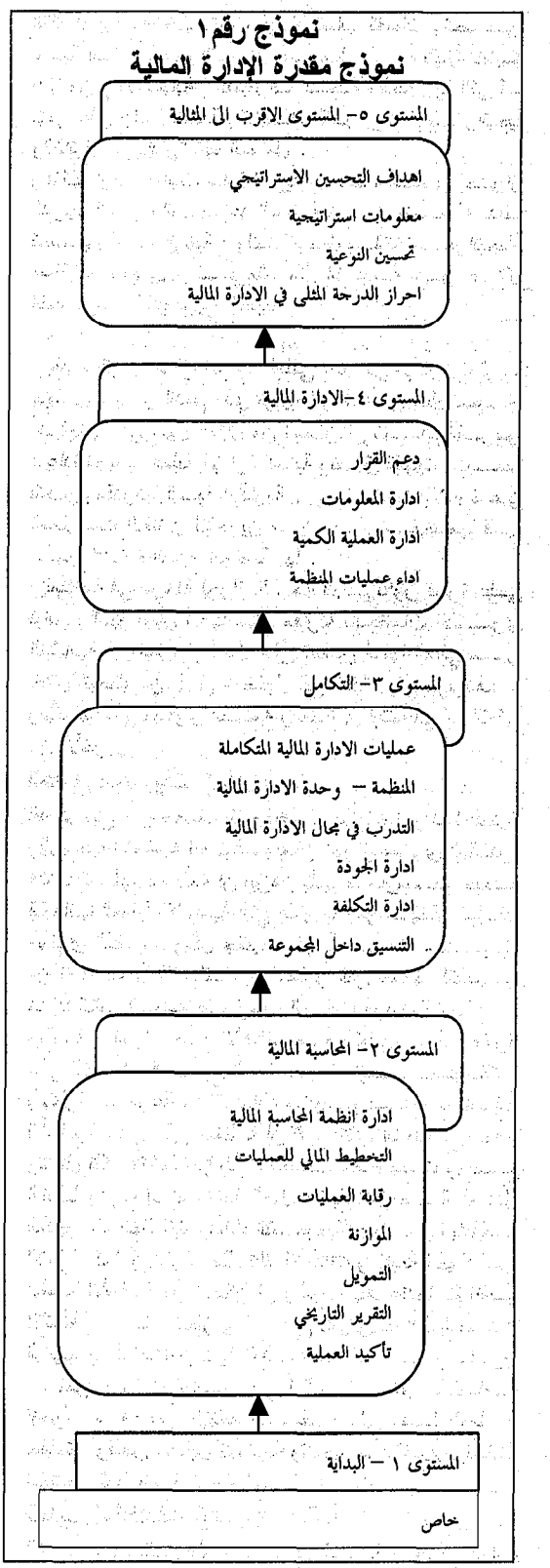

مستوى الرقابة (المستوى ٢)

عند هذا المستوى ، تركز المنظمة على إيجاد إطار عمل رقابي يوفر بيئة مستقرة ويضمن تكرار واستمرارية الممارسات الرقابية . ويتضمن إطار العمل الرقابي أنظمة رقابة إدارية ومالية وتشغيلي وعندما تعمل مثل تلك الأنظمة الداخلية الأساسية – كما أريد لها – فسوف يساعد ذلك على تخفيف المخاطر وانتاج بيانات مالية وتشغيلية دقيقة وكاملة.
وبتوفر الأنظمة المحاسبية / التشغيلية السليمة ، تتمكن المنظمة من تنفيذ مسؤولياتها الرقابية الأساسية ومن تلبية متطلبات التقرير . كما أن أمانة بياناتها المالية والتشغيلية تدعم التخطيط التشغيلي ومراقبة الأنشطة، وتضمن الحصول على تمويل كاف لسد متطلبات التدفق النقدي والموازنة، ويلبي أيضا متطلبات التقرير القانوني والتشغيلي .
و الهدف من الأنشطة الأولية المنفذة من قبل مجموعة التمويل للمنظمة على مستوى الرقابة هو ضمان أن الرقابة على الأنظمة المالية هي كافية لانتاج بيانات مالية دقيقة ومكتملة وآنية لتوفير الإرشاد الوظيفي للمجموعات التشغيلية حسب ما هو مطلوب .
وعلى المستوى الرقابي ، يلعب المدراء التشغيليون دورا في تحقيق الإمكانيات الإدارية المالية الأساسية . وهذا الأمر يشتمل على إيجاد خطط مالية واقعية بناء على النتائج المتوقعة ، وتقدير التكلفة المرتبطة بالمتطلبات التشغيلية اللازمة لإحراز مثل تلك النتائج .
وهنالك سبع نواح إجرائية أساسية تصف مستوى المقدرة الرقابية : يجب على المنظمات أن تدير الأنظمة الرقابية المتعلقة بالنظام المالي ، وان تعد الخطط المالية التشغيلية ، وان تراقب وتتابع الخطط المالية التشغيلية ، وان تعد الموازنات ، وتحصل على التمويل، وان تعد تقاريرها بناء على المتطلبات القانونية وان توفر التأكيد بان العمليات تسير كما هو مطلوب .

مستوى التكامل (المستوى ٣)

التركيز الأساسي لمستوى التكامل هو الدور المتغير للتمويل. وعند هذا المستوى ينبثق الدور المالي من التسجيل التقليدي للأهداف إلى فريق العمل الذي يدعم المدراء التشغيليين في إحراز أهدافهم . وفي هذا الدور الجديد أو الناشئ يعمل التمويل إلى جانب المد راء التشغيليين من اجل إيجاد هيكلة مالية توفر أنظمة رقابية فعالة من حيث التكلفة وبيانات تلبي احتياجات المدراء التشغيليين والإنتاج على سبيل المثال ،معلومات حول تكلفة المنتج. وعند مستوى التكامل ، يجب على المدراء التشغيليين أن يحصلوا على فهم أوسع بمهامهم الإدارية المالية . والإدارة المالية عند المستوى الثالث تصبح مسؤولية يشترك فيها جميع أفراد المنظمة .
وهذا المستوى من الإمكانية هو إلى حد ما قابل للتحقيق عندما يكون هنالك مناخ ملائم لترسيخ ممارسات الإدارة المالية حتى تصبح متأصلة في ثقافة المنظمة . وعند مستوى التكامل يتم وضع المعايير التنظيمية للعمليات والأنشطة من اجل إجراء القياسات والمقارنات بين وحدات تنظيمية مشابهه. ومن اجل تلبية المتطلبات التشغيلية للوحدات المختلفة فمن الممكن تكييف تلك الممارسات الإدارية المالية الموحدة حسب طبيعة ومخاطر الوحدة التنظيمية . ومن ضمن المتطلبات الأساسية في إحراز مستوى متكامل هو مدى توافر بيانات مالية وتشغيلية (غير مالية) ملائمة وقابلة للمقارنة وهذا يوفر القاعدة لقياس ومقارنة الأداء بين خطوط تجارية مشابهة . ولكنه مع ذلك فعند هذا المستوى من الإمكانية لايوجد هنالك أية ارتباطات بين الموارد المالية المستهلكة ومستويات الإنتاج على الرغم من توفر البيانات

التي توفر الأساس لتوفير معلومات كمية على مستوى الإدارة المالية .
وإجراءات الإدارة المالية الأساسية عند مستوى المقدرة التكاملية يساعد المنظمات على : إيجاد معايير تنظيمية للعمليات والأنشطة للسماح بالقياس والمقارنة بين وحدات تنظيمية مشابهة، وتوفر عوامل الربط بين البيانات المالية والبيانات غير المالية ، وتربط أو تدمج العمليات مثل الربط بين الموارد البشرية والتشغيلية والمالية ونظم المعلومات ، ويتم تكييف تلك المعايير التنظيمية لكي تلائم المخاطر التشغيلية والمتطلبات . وتوفر التدريب الإداري المالي للموظفين الماليين وغير الماليين . و يتم جمع بيانات قياسية للمراحل المختلفة للعملية الإنتاجية، ومعالجة وتنسيق أنشطة المجموعة الوظيفية لدعم الاحتياجات التشغيلية .
والمنظمات على المستوى التكاملي هي قادرة على دمج الأنظمة التشغيلية والمالية والبيانات، والتنبؤ بالمخاطر وادارتها ، وانتاج معلومات أداء موثوقة حول التكلفة، ومواعيد التوزيع وقياس نوعية الإنتاج أو الخدمات .

مستوى التمكن (مستوى ٤)

أن مستوى التمكن في أي منظمة يتميز بقابليتها على إدارة الأداء المالي . وهذه القابلية تنبع من المقدرة على الحصول واستخدام معلومات كمية لإيجاد علاقات بين العوامل التشغيلية والمالية التي تؤثر على إحراز الأهداف الموضوعة . والمعرفة المطلوبة للحصول على تلك المعلومات تأتي من قياس وادارة الأداء التنظيمي بحيث يشمل ذلك . تحديد العلاقة بين العوامل التي تؤثر على أداء التكلفة ، النوعية ، والتوزيع ، للاستخدام في عمليات التخطيط واتخاذ القرار ، والقياسات التفصيلية لأداء المنظمة، وقياس الاختلافات بين النتائج المخططة والنتائج المتحققة (على سبيل المثال ، التكلفة ، الجدول الزمني ، والنوعية) ، واستخدام تلك المعلومات في إدارة العملية والإنتاج ، وادارة موارد المعلومات للمنظمة لتوفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات معلنة – على سبيل المثال استخدام اتجاهات ظاهرية وتاريخية ، والتلاعب بالمتغيرات لمعرفة أثرها على الناتج .
ادارة موارد المعلومات للمنظمة يمكنها من الحصول على معلومات تنبؤية من اجل تحليل البدائل المختلفة وأثرها على التكلفة ، واداء الجدول الزمني ، والتوزيع ، واتخاذ قرارات معلنة ، وتفويض التزامات المساءلة .
وهنالك أربعة عمليات مالية إدارية على مستوى التمكن مما يساعد المنظمة على : تحديد العلاقة / الارتباط بين المدخلات ونوعية المخرجات وتحديد مستوى معدل أداء المنظمة باستخدام طرق كمية ، واستخدام معلومات كمية لادارة ومراقبة العمليات التشغيلية ، وادارة موارد معلوماتها لدعم متخذي القرار ، وتوفير الدعم الفني والتحليلي ومراقبة نتائج القرارات / الأعمال مقابل النتائج المتوقعة، وتوفير المعلومات الملائمة لدعم القرارات، لكي تفهم مضامينها المالية المحتملة مقدما .

المستوى الأقرب للمثالية (المستوى٥)

عند هذا المستوى يكون تركيز المنظمة على التحسين المستمر . وتتركز جهود الإدارة على التعلم من الخبرة السابقة ، مع التوجه إلى تحديد نواحي التحسين المستقبلي . وهذا الأمر يتطلب أيجاد طرق لتخفيض التكلفة إلى أدنى حد ممكن وزيادة المخرجات أو الإيرادات إلى أعلى حد ممكن من خلال استخدام التكنولوجيا أو طرق التحسين، والبحث عن أفضل الممارسات، والاستفادة من المنظمات الأخرى في تحديد فرص التحسين في مجال المعايير ، وقياس أداء المنظمة ، ومقارنته بمنظمات أخرى ضمن نفس الصناعة ، ووضع الأهداف الاستراتيجية ، واستخدام المستجدات التكنولوجية والتحسينات العملية لأكتساب كفاءات وتحسين نوعية المخرجات، والحصول على معلومات مستقبلية للتنبؤ بدلا من (الاستجابة) للتغييرات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على أداء المنظمة واتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية في إدارة تلك العوامل .
وهنالك أربع عمليات مالية إدارية عند مستوى إحراز الدرجة المثلى والتي تساعد المنظمة في وضع أهداف تحسين استراتيجية ، وانتاج معلومات استراتيجية/ مستقبلية، وتحليل ومنع مشاكل النوعية من خلال التحسينات والتكنولوجيا الحديثة .

وعند مستوى إحراز الدرجة المثلى ، تستمر الإدارة المالية بتحسين مستوى الدعم الذي توفره للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها . على سبيل المثال من الممكن أن تحدد الفرص لاعادة تصميم عملية الإدارة المالية وتطبيق تقنيات جديدة لتحسين مقدرتها المالية الإدارية . وسوف تبحث الإدارة عن الممارسات الأفضل للآخرين من اجل استخدامها في تحسين الإدارة المالية الخاصة بها .
والمنظمة في مرحلة إحراز الدرجة المثلى تكون قادرة على قياس والتنبؤ بشأن أدائها الكلي مقارنة بالمنظمات الأخرى المشابهة ، وباستمرار تعمل على تحسين أدائها المالي من خلال البحث عن طرق الوصول إلى التكامل في مواردها ونتائجها على مستوى المنظمة والمستوى التشغيلي ، والتعلم من الآخرين.

تحقيق مستويات المقدرة

لقد تم حتى الآن وصف النموذج بناء على مستويات المقدرة والجوانب الأساسية للعملية . ويمكن إحراز مستوى المقدرة عندما تستطيع المنظمة أن تبرهن بأنها قد مارست جميع الجوانب العملية الأساسية التي يمكن بمجموعها أن تؤلف مستوى المقدرة . ولكل جانب عملي أساسي هنالك سلسلة من الأهداف . والأهداف هي المعايير التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت المنظمة قد مارست الجوانب الرئيسية للعملية . وإذا ما تم إحراز جميع الأهداف فسوف تعتبر المنظمة قادرة على التنفيذ الفعال لجميع الجوانب الرئيسية للعمليات . ولإحراز مجموعة من الأهداف وتنفيذ جوانب العمليات الأساسية ، فان على المنظمة أن تقوم بتنفيذ أنشطة معينة . وتشمل تلك الأنشطة ما يلي : تحديد المتطلبات ووضع الخطط والإجراءات ، تنفيذ العمل ، تتبع ومتابعة العمل المنجز ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب ما يتطلبه الأمر . كما أن إحراز مثل تلك الأهداف ومتابعة الجوانب العملية الأساسية من الممكن أن يصبح سهلا عندما يتم تنفيذ الأنشطة في مناخ محفز يشجع على تأسيس جوانب العمليات الرئيسية. مما يضمن تنفيذ الأنشطة بشكل جيد ومتكرر ومستمر. ويشتمل التأسيس على الالتزام بتنفيذ العملية لإحراز مستوى من الإمكانية ، ومقدرة على تنفيذ العملية بكفاءة ، وقياس وتحليل الأنشطة وتحقيق الأهداف ومراجعة الأنشطة المنفذة وفقا للسياسات والإجراءات .

تحديد المتطلبات الإدارية المالية

التزاما بالمبدأ القائل بأن المدراء هم المسؤولون عن الإدارة المالية ، فإننا نتوقع بان نموذج مقدرة الإدارة المالية ، عندما يتم تطويره بشكل كامل سوف يستخدم وفقا للنموذج المذكور أدناه .
وكخطوة أولى ، فان متطلبات الإدارة المالية سوف تحدد بالتعاون مع الإدارة العليا التي ستقوم بتحديد الأهداف والاتجاهات الواسعة للمنظمة وتقييم المخاطر (المالية وغير المالية للمنظمة) والهدف من هذا التحليل هو تحديد ثلاثة أمور (١) ماهي المخاطر المالية التي تواجهها المنظمة وأي منها يجب السيطرة عليه (٢) ماهي المعلومات المالية التي

تحتاج أليها المنظمة من اجـل تلبيـة متطلبـات المسـاءلة الداخلية والخارجية (٣) ماهي المعلومات المالية التي تحتـاج أليها المنظمة لدعم مسؤولياتها السياسية والتشغيلية .

والخطوة الثانية ستكون مسؤولية الإدارة في إيجـاد إطـار عمل رقابي اداري متكامل بناء على النتائج وتقييماتها والتـي تشتمل على تحديد للمقدرة المالية الإدارية التي تحتاج اليـها للقيام بمسؤولياتها . وسوف تشـتمل هـذه الخطـوة علـى استخدام نموذج مقدرة الإدارة المالية – أولا من اجل إيجـاد مقدرة إدارة مالية لاحتياجات المنظمة ، وثانيا من اجل تقييـم مستوى كفاءتها الحالية ، وثالثا مـن اجـل توفـير الدليـل لمعالجة أية اختلافات بين الإمكانيات الإدارية المالية الفعليـة والمطلوبة . وحال إيجاد المتطلبات الإدارية المالية ضمـن إطار عمل الرقابة الإدارية بشكل عام ، فسوف تقـوم الإدارة بتحديد أية مخاطر متبقية قد توجد وان تقييم مدى قبولـها . المخاطر الإدارية المتبقية التي تعتبر غير مقبولـة سـوف تحتاج من الإدارة إلى إعادة اعتبار إمكانياتـها ومتطلباتـها الإدارية المالية .

والخطوة الثالثة ستكون مسؤولية المنظمة في تنفيـذ إطـار العمل الإداري المالي . وتتضمـن هـذه الخطـوة أنشـطة وإجراءات متابعة لضمان أن متطلبـات وإمكانيـات الإدارة المالية هي في توازن وأنها تتلائـم ومخـاطر واحتياجـات المنظمة . كما أن الاختلافات الناتجة عن الرقابة يجـب أن تعالج ، على سبيل المثـال عـن طريـق تعديـل تحليـل المخاطرأو إطار العمل الإداري المالي حسب ما هو مطلوب .

ويحدد نموذج مقدرة الإدارة المالية الخطـوات التـي مـن الممكن أن تتبعها الإدارة العليا للمنظمة لتطبيق نموذج مقدرة الإدارة المالية ، وبالطبع فانه من الممكن للمدققين أن يتتبعوا هذا الأسلوب وان يستخدموا نموذج مقـدرة الإدارة الماليـة لتقييم ما إذا كان مستوى المنظمة من مقدرة الإدارة الماليـة يلبي احتياجاتها .
ولمزيد من المعلومات بشان هذا النموذج يرجـى الاتصـال بالمحرر على العنوان التالي :

Office of the Auditor General of Canada ,٢٤٠ Sparks Street ,Ottawa,Ontario KIA OG٦,Canada.

نبذة رقابية : محكمة المحاسبة في الأرغواي

إعداد محكمة المحاسبات

خلفية تاريخية

في عام ١٨٣٠ ، ميز الدستور الأول للأرغواي بين الرقابة الداخلية التي تنفذ من قبل السلطة التنفيذية ، والرقابة الخارجية التي تنفذ من قبل السلطة التشريعية . وفي عام ١٨٨٠ نص القانون على تشكيل لجنة للحسابات العامة تتفرع عن السلطة التشريعية ، وحددت صلاحياتها والتي اعتبرت القاعدة للجهاز الأعلى للرقابة الحالي كما نص عليه دستور الارغواي لعام ١٩٣٤ .

دور وهيكلة محكمة الحسابات

أن محكمة الحسابات ، وكما نص عليه الدستور، قد عهد إليها صلاحيات رقابية تشريعية وادارية تمارس باستقلال ذاتي كامل عن مؤسسات الدولة والشركات العامة وحكومات البلديات . وتعتبر محكمة الحسابات الجزء المكمل للحكومة ، وتعمل بالتنسيق مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، على الرغم من أنها مستقلة ولا يوجد لها ارتباط عملي معهم .

وتتشكل المحكمة من سبعة أعضاء يتم تعيينهم من قبل الجمعية العمومية الوطنية بثلثي أصوات أعضائها ، ويطلب منهم نفس المؤهلات المطلوبة للنواب (سبعة سنوات جنسية محلية أو قانونية وثلاثين سنة من العمر) . وتنتهي مدة منصبهم عندما تقوم الجمعية العمومية الجديدة بتعيين أعضاء جدد لها للفترة القادمة ، وهم مسؤولون أمام الجمعية العمومية ، والتي من الممكن أن تعزلهم من المنصب على أساس عدم الكفاءة ، الإهمال ، ارتكاب أعمال غير شرعية، وذلك بتصويت ثلثي أعضائها . وتشمل صلاحياتهم كل من الإدارة المركزية ، الإدارات غير الموزعة على أساس إقليمي (البلديات) أو على أساس خدمي (الوحدات المستقلة والخدمات غير المركزية) بالإضافة إلى تلك الوحدات التي تدير أموالا عامة أو ممتلكات للدولة .

كفاءة الجهاز الأعلى للرقابة

منح الدستور المحكمة صلاحية مراقبة تنفيذ الميزانية وكذلك مراقبة أي نشاط يشتمل على تمويل عام . وتبعا لذلك فان للجهاز الأعلى للرقابة صلاحيات محددة تشتمل على : مراقبة مدى قانونية جميع الأنشطة المالية للدولة ، حيث تقوم المحكمة بمراقبة مدى تطابق الأنشطة الإدارية مع النصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية التي تحكم الرقابة المالية والميزانية، وادارة وتحصيل الموارد ، وتقدم التقارير بشأن أية أعمال مخالفة أو تجاوزات يشتبه فيها أو يتم الكشف عنها للجهات المختصة أو صاحبة الصلاحية في تطبيق عقوبات أو تحديد المسؤوليات .

ولا يوجد لمحكمة الحسابات أية مهام قضائية . فقد بني النظام المؤسسي للارغواي على مبدأ فصل السلطات ، حيث حصر المهام القضائية في السلطة القضائية باستثناء ما نص عليه الدستور .

وفيما يتعلق بأنشطة محددة ، فان المحكمة تعتبر مسؤولة عما يلي :

- توفير المشورة بشأن قضايا الموازنة : أن مثل تلك النصيحة هي ذات طبيعة الزامية وتتعلق بموازنة المؤسسات العامة وحكومات البلديات . وفيما يتعلق بالموازنة الوطنية فالمحكمة لا تقدم تقاريرها إلا بناء على طلب صريح من الجمعية العمومية الوطنية التشريعية أو أي من مجلسيها (الشيوخ أو النواب)
- استكمال العمل الرقابي : تقوم المحكمة برقابة مسبقة وقائية بشأن كل مبلغ أو إنفاق بهدف واحد وهو فحص مدى التطابق القانوني لذلك المبلغ أو الإنفاق ، وهذه المسؤولية تمارس في العادة من قبل المحكمة نفسها عندما تتجاوز النفقات مبلغا معينا ، ومن قبل سلطة مفوضة في حالة النفقات والدفعات الصغيرة . وتستكمل المحكمة الأعمال الرقابية القائمة للإدارة المالية، واعمالها الرقابية اللاحقة، التي تشتمل على مراجعة للبيانات المالية وتنفيذ بنود الميزانية لجميع مؤسسات الدولة بما في ذلك حكومات البلديات والشركات الحكومية . والمؤسسات العامة غير الحكومية والمؤسسات الخاصة الممولة بموارد عامة أو مدارة بممتلكات حكومية هي أيضا عرضة للمساءلة. بالإضافة إلى ذلك ، فان الجهاز الأعلى للرقابة يتحمل مسؤولية استكمال أعمال رقابية إدارية للتقرير بشأن الإدارة لجميع مؤسسات الدولة بما في ذلك الحكومات البلدية والشركات الحكومية .
- التقرير بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة تحديد المسؤولية :لابد من وجود الإجراءات الإدارية من اجل تحديد مسؤولية الموظف المدني والقرار الذي يتم تبنيه من قبل السلطات يكون عرضة لتقييم مسبق من قبل محكمة الحسابات حول أداء ودرجة المسؤولية الرسمية بناء على مدى الضرر الذي لحق بالمال العام .
- متابعة جميع إجراءات التعاقد وإجراءات إحالة العقود : ويجب على المحكمة أن تتفحص مدى الالتزام بالبنود التي تحكم التعاقد العام لضمان شفافية العملية . وهذا الأمر يتعلق بشكل خاص ببعض الإجراءات مثل إجراءات العطاءات العامة ، الحالات التي ينتج فيها عن التعاقد ، إنفاق وبيع بالمزاد العلني أو عطاء عام ، والحالات التي ينتج فيها عن التعاقد إيرادات مهما كانت طبيعة العقود الموافق عليها من قبل الإدارة ، ما لم يتم النص على غير ذلك بشكل صريح. بالإضافة إلى ذلك تقوم المحكمة بتوفير المشورة بشأن التعليمات المقترحة بشان نظام وإجراءات التعاقد .
- مراقبة جميع الوحدات المحاسبية ضمن الإدارة ووضع معايير محاسبية : ولممارسة هذا الدور وخاصة فيما يتعلق بمراقبة الوحدات المحاسبية ، فان محكمة الحسابات هي الجهة المخولة بوضع المعايير المحاسبية بقوة القانون .
- تقديم مسودة قوانين : تقوم المحكمة بإعداد مسودة قانون محاسبي وادارة مالية يحتوي على بنود قانونية تحكم الإدارة الاقتصادية والمالية وخاصة فيما يتعلق بتنظيم خدمات الرقابة والتحصيل . وهذا الأمر يتضمن أيضا بعض المتطلبات ، لأغراض رقابية تتعلق بشراء وبيع البضائع ، والعقود التي تؤثر على الدولة ، الإيرادات ، النفقات ، والدفعات ، والمسؤوليات والضمانات المترتبة على الموظفين العامين في إدارتهم لممتلكات مملوكة من قبل الدولة . وبالإضافة إلى ذلك تقوم المحكمة بإعداد مسودة قانونها الأساسي ومسودة مشروع الميزانية الخاص بها . وتقوم المحكمة أيضا بمبادرات تتعلق بإصلاحات في الرقابة الحكومية ، أنظمة الدفع والتحصيل ، حكومات البلديات ، ومؤسسات الدولة .
- إعداد تقارير خاصة حول المؤسسات الحكومية : وتتضمن صلاحية المحكمة في تلك الناحية إجازة القوائم المالية ، مراجعة البيانات المالية للمدراء عند انتهاء فترة توليهم للمنصب ، وإصدار تقرير سلبي بشأن نواب المدراء حسبما يتطلبه الأمر .

- إعداد تقارير خاصة بشان حكومات البلديات، وإجراء أعمال رقابية خاصة للمؤسسات العامة والخاصة غير الحكومية والممولة بموارد عامة أو التي تدير ممتلكات للدولة . وفي تلك الناحية يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإصدار تقاريره بشأن قضايا الدين العام المحلي ، والاقتراض ، والاستثمار الفائض ، والتدخل في البلديات .
- التقرير بشأن تكلفة الخدمات العامة : ومن اجل ذلك تقوم المحكمة بفحص البرامج وفقا للأداء ، وذلك من أجل التحقق من مدى الالتزام ببرامج الموازنة ومدى كفاءة المؤسسات المشمولة، والذي يجب أن يتم التقرير بشأنه لاحقا إلى الجمعية الوطنية والمشرعين المحليين .
- الرقابة على القروض الدولية : تعتبر المحكمة مسؤولة عن تدقيق وتنفيذ المشروعات الممولة بالقروض الممنوحة للدولة من قبل منظمات التمويل الدولي مثل (IBRD) و (IDB) .
- استكمال استشارات وأعمال رقابية خاصة : ومن اجل القيام بدورها على الوجه الأكمل تقوم المحكمة وبناء على طلب من البرلمان أو المؤسسات الخاضعة للبرلمان أو المؤسسات الخاضعة للرقابة نفسها بتنفيذ أعمال رقابية خاصة .

التدريب

أن الالتزام بالمسؤوليات المذكورة أعلاه يتطلب أن يتوفر لمحكمة الحسابات للأرغواي موظفون من ذوي الكفاءة الفنية العالية . ولهذا الغرض فقد تم تكثيف الأنشطة التدريبية لموظفي الرقابة وللمؤسسات الخاضعة للرقابة في السنوات الخيرة . وقد قام بنك التنمية الأمريكي بتمويل مشروع صمم من اجل تقوية محكمة الحسابات للأرغواي من خلال تنظيم وحدة تدريبية جديدة ضمن عدة أنشطة أخرى .
وقد شاركت المحكمة كمشارك وكمستضيف أيضا في مجموعة العمل التدريبية ضمن إطار عمل أنشطة البرنامج الإنمائي العالمي الممول من قبل الاولاسيفس و أي دي بي .
وضمن هذا الإطار فقد استضافت مونتيفيديو خلال الفترة من ٢٤ تشرين ثاني حتى ٥ كانون أول ١٩٩٧ ، ورشة العمل الدولية حول " الدليل الرقابي " والتي هدفت إلى تحسين التدريب الإداري والفني للمهنيين من الأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء في منظمة الأولاسيفس ، وذلك ضمن إطار عمل المنظمة . وفي عام ١٩٩٦ تعاونت المحكمة مع " كونتاديوريا ميور دي هاسيندا " المكسيكية في عقد برنامج تدريبي حول " تقييم البرامج " والذي شارك فيه أيضا موظفون من الأجهزة العليا للرقابة الاقليمية .
وفي هذه السنة ، سوف يتضمن البرنامج الإقليمي من ضمن عدة برامج أخرى ما يلي : البيانات المالية المعدلة للتضخم، الرقابة والتدقيق للمحامين ، كتاب العدل ، مهندسو أنظمة الحاسوب ، ومحللو البرامج ، بالإضافة إلى تلك الدورات الخاصة بمشروع أي دي بي . وقد تم مؤخرا توقيع اتفاقية تعاون مع رئاسة الجمهورية تخول محكمة الحسابات توفير دورات تدريبية في الإدارة المالية لموظفي الإدارة المركزية.

الأنشطة الدولية

تعتبر محكمة الحسابات مشارك فعال في المنظمات الدولية ومجموعات الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم ، في أمريكا اللاتينية والمناطق المحيطة . وفي الوقت الحالي، تعتبر المحكمة نائب رئيس أول للمجلس التنفيذي للانتوساي وسوف يقوم بهذه المهمة إلى أن يحين موعد عقد مؤتمر الانتوساي السادس عشر الذي سيعقد في مونتيفيديو خلال الفترة من ٧-١٤ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٨ . وعند ذلك سوف تأخذ دور الرئيس للمنظمة حتى عام ٢٠٠١ ، وسوف تستمر كعضو في المجلس التنفيذي حتى عام ٢٠٠٧.
وقد قامت المحكمة بتنظيم الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس التنفيذي للانتوساي الذي عقد في مونتيفيديو خلال الفترة من ٩-١٢ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٧ . وهي أيضا العضو المؤسس لمجموعة العمل الإقليمية للمنظمة العليا للأجهزة العليا للرقابة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (اولاسيفس) واستضافت أيضا اجتماع الجمعية العمومية الرابع للاولاسيفس الذي عقد في مونتيفيديو في شهر (ديسمبر) كانون أول ١٩٩٤ .
وبهدف دعم جهود التكامل الإقليمي ، فقد دخلت المحكمة في عضوية لجنة التعاون المشترك المؤلفة من كل من الأجهزة العليا للرقابة للسوق الجنوبية المشتركة (التي تضم كل من الأرجنتين ، البرازيل ، البراغواي ، والأرغواي) بالإضافة إلى بوليفيا وتشيلي ، وكانت مسؤولة أيضا عن تنظيم الاجتماع الثاني للأجهزة العليا للرقابة من السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) ، بالاضافة إلى بوليفيا وتشيلي ومحكمة المحاسبة الأوروبية ، والذي عقد في مونتيفيديو خلال الفترة من ٣٠-٣١ مارس (آذار) ١٩٩٨ (انظر صفحة ٤ أنباء موجزة) .
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Tribunal de Cuentas de la Republica , Juan Carlos Gomez ١٣٢٤, CP ١١٠٠٠, Montevideo, Uruguay.

دعما لهدف الانتوساي في تعزيز تبادل المعلومات الفنية بين الأجهزة العليا للرقابة ، قام رئيس المحكمة البرازيلية للرقابة بتوزيع دليل الرقابة على أعضاء منظمة الانتوساي " وظائف وزارة الخارجية " . أشار إلى انه على الرغم من وجود خصائص معينة للخدمة الخارجية لكل دولة ، إلا أن التشابه المتأصل في طبيعة الأنشطة الموجودة في تلك الناحية يبرر تبادل الأجهزة الرقابية للخبرات المتعلقة بالرقابة على الأنشطة الدبلوماسية والقنصلية". وقد ناقش الدليل موضوع إيجاد إطار عمل للأعمال الرقابية ، وتبني المعايير والإجراءات ، تقديم الحسابات وبنود الفحص الأساسية ، و دليل " الرقابة على وظائف وزارة الخارجية في الخارج " هو متوفر باللغات البرتغالية والإنجليزية ويمكن للمهتمين الحصول على نسخ منه مجانا عن طريق الاتصال على العنوان التالي :

International Relations Office at the Tribunal de Contas da Unio : e-mail <sergiofa @ tcu.gov.br> or by telephone at ++ ٥٥-٦١-٣١٦-٧٦٢٦ or facsimile to++٥٥-٦١-٣١٦-٧٥٢٢.

*****

لقد أعدت المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة مشروع بحث وأصدرت نشرة جديدة توفر دليلا للممارسين وللهيئات الرقابية حول موضوع " متطلبات الكفاءة للرقابة الشاملة " . وقد وفر الدليل فهما عاما لطبيعة ومدى وتجميع المعلومات، المهارة والخبرات الضرورية لإبداء الحكم الرقابي في تنفيذ مهام الرقابة الشاملة . وقد اسهم في إعداد هذا الدليل كل من المدققين الداخليين والتشريعيين في القطاع العام ، الشركات الاستشارية والمحاسبية الكبرى في القطاع الخاص وممثلون عن الهيئات الأكاديمية . ويتضمن الدليل مناقشة حول مفهوم الأحكام الرقابية وحدد عشرة أحكام رقابية رئيسية يجب تقديمها من قبل الممارسون للرقابة . واستمر الدليل في تقديم سلسلة من الخرائط البيانية التي تربط تلك الأحكام الرقابية بالمعارف والمهارات والخبرات المطلوبة . وتمت أيضا معالجة قضايا الجودة لتلك المعارف والمهارات والخبرات ، وتم فحص الفروقات بين المدققين الداخليين والخارجيين والمختصين .

وتتوفر نسخ من " متطلبات الكفاءة للرقابة الشاملة : دليل للممارسين " والدليل المرجعي الملخص، باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عن طريق الاتصال على العنوان التالي :

The Canadian Comprehensive Auditing Foundation ,٥٥Murray Street-Suite ٢١٠,Ottawa,Ontario KIN ٥M٣,Canada

أو يمكن الاتصال بهم على رقم الهاتف :

(++٦١٣)٢٤١-٦٧١٣

أو إرسال فاكسميلي على العنوان : (++٦١٣)-٢٣٦-٢١٥٠

*****

في يونيو(حزيران) عام ١٩٩٥ ، اجتمع ممثلون من ثلاثة عشر دولة في بيونس ايريس في المؤتمر الدولي الثاني للرقابة الشاملة . وقد قدمت الوفود عروضا عملية ضمن الموضوع الرئيسي " الرقابة الشاملة وتحديات العولمة " . وقد خلصت المناقشة إلى تبني توصيات حول (١) الرقابة الشاملة كأداة للتحويل والتغيير (٢) منهجيات المعارف المتداخلة وتحسين الاتصال لضمان فعالية أعمال الرقابة الشاملة (٣) الرقابة الداخلية و(٤) الحاجة إلى التنسيق والتعاون . و يتوفر الآن تقرير الكونغرس الذي يحتوي على تقرير مفصل باللغة الإسبانية و الذي يلخص المحاضرات الرئيسية بالإسبانية والإنجليزية والبرتغالية ويمكن الحصول على نسخ منه عن طريق الاتصال على العنوان التالي :

Hector Luis Agustini ,President Second Internationa Congress of Comprehensive Audit, Sindicatura General de la Nacion, Corrientes ,٣٨٩,١٣٢٧ Buenos Aires, Republica Argentina,

أو يمكن الاتصال بهم على الفاكس التالي :

++٥٤١-٣١٧-٢٧٢٠.

*****

هناك ثلاثة نشرات حديثة قد تكون ذات اهتمام لقراء هذه المجلة وهي صادرة عن الاتحاد المالي الدولي للإدارة المالية الحكومية .

سلسلة إصدارات التمويل العام الصادرة عن الاتحاد المالي الدولي والتي عملت على تجميع وإصدار أوراق ملخصة بشأن موضوعات محلية . وفي المجلد الثالث العدد الثاني، لعام ١٩٩٧ ، أصدر الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية وثيقة استعرض فيها القضايا المتعلقة بالمساءلة ومظاهر الحكومة الجيدة في المجتمعات الديموقراطية . وتضم أوراقا حول " دور المدقق في التحقق من الفساد" ، و"المساءلة في المشروعات التنموية " ، و" أنظمة الإدارة المالية المتكاملة " وأساس الاستحقاق المتكامل " ، إعداد الموازنة ومحاسبة التكلفة وقياس الأداء والميزانية . أما النشرة ذات العلاقة وهي ملحق البحث لمجلد التمويل العام والتي صدرت في شتاء عام ١٩٩٨ ، فهي تقدم أوراقا بحثية قدمت من قبل مؤلفين يعملان بالنيابة عن الاتحاد المالي الدولي والمهنة . و قد تضمنت موضوعات هذه المجلة ما يلي : " كيف يتم تضمين الضرائب في تقييم الاستثمارات" ، " مضامين الإدارة المالية الحكومية " ، " محاسبة المساعدات العينية " ، " معضلة المتلقي" ، تحليل مقارن لمعايير إعداد تقارير للأمم المتحدة للمؤسسات غير الربحية للولايات المتحدة والحكومات المحلية ، " فساد القطاع العام في بوليفيا: تحقيق أولي "، و" مسؤولية الحكومة أمام الشعب" و"ديناميكيات المساءلة في الولايات المتحدة " . وقد تمت مناقشة موضوعات أخرى مشابهة خلال المنتدى الشهري للاتحاد المالي الدولي للإدارة المالية الحكومية ، ويتوفر حاليا ملخصا للأوراق التي قدمت إلى منتدى الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية للسنة المالية ١٩٩٧، ويمكن الحصول على نسخ من إصدارات نشرات الاتحاد المالي الدولي باللغة الإنجليزية ، فقط بقيمة عشر دولارات أمريكية للأعضاء وخمسة عشرة دولارات أمريكية لغير الأعضاء عن طريق الاتصال على العنوان التالي :

The ICGFM,P.O Box ٨٦٦٥, Silver Spring , MD ٢٠٩٠٧ , USA or telephone ++ (٣٠١)-٦٨١-٣٨٣٦ or send facsimile to ++(٣٠١)٦٨١-٨٦٢٠.

Email messages may also be sent to the Consortium's General Secretariat at { HYPERLINK "mailto:icgfm@erols.com" }.

الانكوساي السادس عشر

الارغواي ١٩٩٨

أنباء المؤتمر

لقد تم الانتهاء من وضع الخطط الخاصة بمؤتمر الانكوساي السادس عشر والذي سيعقد في مونتيفيديو، الارغواي ، خلال الفترة من ٧-١٤ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٨ . فقد تسلمت سكرتارية الكونغرس الأوراق النقاشية للموضوعين IA, IB والوثائق الأخرى المتعلقة بالموضوع وسوف يتم إرسالها إلى جميع أعضاء الانتوساي حال ترجمتها إلى اللغات الرسمية الخمسة.

وقد أرسلت سكرتارية المؤتمر أيضا دعوات رسمية ونماذج تسجيل لأعضاء الانتوساي البالغ عددهم ١٧٦ عضوا ، أرفقت هذه الدعوات بالبرنامج الأولي لكي تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من البدء بالتخطيط لتشكيل وفودهم إلى المؤتمر العالمي . ويجب أن تعبأ نماذج التسجيل وتعاد إلى سكرتارية المؤتمر في موعد لا يتجاوز ٣١ أغسطس (آب) ١٩٩٨ ، وذلك لتأكيد حجوزات الفنادق واستكمال وقائع المؤتمر الأخرى .

وفي أيلول وتشرين أول ، ستقوم السكرتارية بتزويد جميع الوفود المسجلة بالبرنامج النهائي والوثائق الأخرى المطلوبة لمشاركتهم، وسيكون مكان انعقاد المؤتمر في فندق فكتوريا بلازا في مونتيفيديو حيث تم أيضا حجز الغرف لاستضافة الوفود . ولمزيد من المعلومات بشأن المؤتمر الدولي السادس عشر يرجى الاتصال على العنوان التالي :

XVI INCOSAI General Secretariat , Tribunal de Cuentas de la Republica , Juan Carlos Gomez ١٣٢٤, Montevideo,Uruguay :
e-mail : tribinic@ adinet.com.uy
Fax: ٥٩٨-٢-٩١٦-٧٥٠٧and ٥٩٨-٢-٩١٥-٩٥٤٢
Telephone : ٥٩٨-٢-٩١٦-٧٥٠٨ & ٥٩٨-٢-٩١٦-٥٣٢٥

الندوة المشتركة الثالثة عشرة للأمم المتحدة /الانتوساي تعقد في فينا .

لقد تواصل عقد الندوات المشتركة للأمم المتحدة / الانتوساي بعقد الندوة الإقليمية التي نظمت بالتعاون ما بين دائرة الأمم المتحدة للاقتصاديات والإدارة العامة ، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)، ومنظمة الانتوساي وذلك خلال الفترة من ١٦-٢٠ مارس (آذار) ١٩٩٨ ، في فينا ، النمسا حول " دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على الأشغال العامة . وهذا الحدث هو الثالث عشر من نوعه من ضمن سلسلة من البرامج التدريبية التي استضيفت من قبل الأمم المتحدة والانتوساي بشأن قضايا تتعلق بالرقابة الحكومية بهدف تحسين أنظمة الرقابة الحكومية في الدول النامية وفي دول وسط وشرق أوروبا . وهنالك ما يزيد عن خمسين مشاركا يمثلون أجهزة رقابية عليا لجميع مجموعات العمل الإقليمية للانتوساي من الدول النامية والمتقدمة بالإضافة إلى دول الكتلة الشرقية السابقة قد حضروا المؤتمر ، وحضر المؤتمر كذلك ممثلون من الأمم المتحدة ، البنك الدولي ، ومراقبون من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والانتوساي .

وفي كلمته الافتتاحية ، أكد الدكتور فرانز فدلر رئيس محكمة الرقابة النمساوية ، والسكرتير العام للانتوساي الحاجة إلى الرقابة على الأشغال العامة بسبب المبالغ الضخمة التي تصرف من الموازنات الوطنية على رأس المال التمويلي والمشروعات الإنشائية ، وبسبب المخاطر المتزايدة لسوء الإدارة والفساد التي ترافق هذه المشروعات. وقد أشار إلى أن الشعب له اهتمام خاص في ضمان أن أموال دافعي الضرائب تصرف بحكمة وبشكل جيد ، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تعارض المصالح الكبير بين فعالية التكلفة التي تسعى إليها الحكومة من جانب ، ومضاعفة الربح الذي يسعى اليه مقاولو القطاع الخاص من جانب آخر .

وفي كلمته الترحيبية أكد السيد بواب ممثل الأمم المتحدة الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتلك الندوات مساهمة منها في تعزيز أنظمة الإدارة الحكومية الجيدة في الدول النامية . وعبر عن أمله في أن تعطي هذه الندوة المشاركين الدليل العملي والرؤية الواضحة بشأن كيفية مواجهة التحديات لضمان استخدام اقتصادي أفضل لأموال الأشغال العامة .

وضمن الفكرة العامة لعقد الندوة فقد غطت الجلسات الأولية مدى واسعا من الموضوعات الفرعية التي تناولت دور المدقق في المراحل المختلفة لإنشاء المشروعات . وبعد صياغة محكمة ، قدمت المحاضرات الفنية من قبل محاضرين من قبل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء حول الموضوعات الفرعية التالية : الصفقات التجارية للعقارات في مقدمة الأشغال العامة (بلجيكا) ، الرقابة على تخطيط المشروع واعتماد البدائل (الهند) ، الرقابة على المشتريات ، أنظمة العقود ، العطاءات ، إحالة العطاءات ، الأحكام التعاقدية والتشريعية (إسبانيا) ، والرقابة على تنفيذ المشروعات ، قبول الرقابة ، والفوترة (النمسا) . وناقش المشاركون أيضا دور الأجهزة العليا للرقابة في الوقاية ومنع ممارسات الفساد في مشتريات القطاع العام . واختتاما لتلك العروض فقد قدمت دراسة حالة حول إدارة العقارات في المملكة المتحدة والتي أكدت الدروس المستفادة من إنشاء المكتبة البريطانية وتبع ذلك عرض التقرير القطري . وفي جلسات الأسئلة والإجابات المكثفة ، فقد ابرز المشاركون المشاكل والتحديات التي تواجههم في أعمالهم اليومية وحددوا الاهتمامات المشتركة . وبعد المحاضرات الرسمية . انقسم المشاركون ضمن مجموعتين، لمناقشة عدد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من التفصيل . وفي مسودة التقرير التي تم تبنيها كنتائج لعمل مجموعة العمل ، فقد ظهرت النقاط التالية كتوصيات . فلكي تكون الرقابة على الأشغال العامة ناجحة فان الأمر يتطلب ما يلي :

مشاركون في الندوة الثالثة عشرة للأمم المتحدة /الانتوساي يجتمعون
في صورة تذكارية في مركز فينا الدولي

- تأسيس إطار عمل تشريعي وإجراءات إدارية لمنع وتجنب الفساد وسوء الإدارة في إحالة وتنفيذ عقود العطاءات العامة .
- يحتاج المدققون إلى التدريب والوسائل الملائمة التي تمكنهم من اكتشاف اوجه القصور في إدارة العقود الحكومية.
- كما أن تنفيذ التوصيات الرقابية يحتاج إلى مراقبة اكثر دقة خاصة مع وجود احتمالية فرض العقوبات على عدم الالتزام.
- يجب أن تكون الرقابة على الأشغال العامة شاملة قدر الإمكان ويجب أن تشمل الجوانب المالية والاقتصادية والفنية
- ويجب توسيع صلاحيات الرقابة لتشمل رقابة الأداء.
- ويجب تعزيز التعاون الدولي في المشروعات ذات التمويل الدولي ، أو الثنائي أو المشترك - وقد توصل المشاركون بالإجماع إلى أنه بسبب الطبيعة المعقدة والفنية لمثل تلك المشروعات ، فان الرقابة عليها تشكل تحديا رئيسيا للأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالمستوى المطلوب من المؤهلات والكفاءات الفنية لفريق العمل الرقابي . وقد تم إعداد مسودة تقرير حول ندوة الانتوساي /الأمم المتحدة المشتركة وسوف يتم إرساله إلى المشاركين في الندوة والى الأجهزة العليا للرقابة المهتمة ، وذلك في وقت لاحق خلال هذه السنة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
INTOSAI General Secretariat ,
Dampfschiffstrasse ٢,A-١٠٣٠,Vienna,Austria.

مجموعة العمل بشأن الرقابة على أعمال الخصخصة

بدعوة من القاضية السيدة مريم بن بورات مراقب الدولة الإسرائيلي ، عقدت مجموعة العمل بشأن أعمال الخصخصة اجتماعها الخامس في شهر يونيو (حزيران) ١٩٩٨ في القدس . وقد حضر ثلاثة عشرة من أصل ٢٣ عضوا من الأجهزة العليا للرقابة الاجتماع الذي استغرق يومين من العمل المكثف ، تمكن المشاركون خلالها من إحراز تقدم بشأن العديد من القضايا الهامة . وقد استكملت المجموعة نصوص السلسلة الشاملة للإرشادات الخاصة بالخصخصة آخذين بعين الاعتبار اقتراحات ما يزيد على ٤٠ جهازا أعلى للرقابة بشأن المسودة التي تم تعميمها للتعليق عليها قبل عدة أشهر ، وقد عبرت المجموعة عن امتنانها الكبير للاهتمام والدعم والمساهمات من قبل الأجهزة العليا للرقابة والذي يبرهن على أهمية هذا العمل للعديد من الدول الأعضاء . وقد تم تقديم الإرشادات للموافقة عليها وتبنيها من قبل الانكوساي السادس عشر .

ومن الجوانب الأساسية لعمل اللجنة تشجيع تبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة بشأن أعمال الرقابة على الخصخصة المستكملة . وبعد ان استكملت الاستبانة التي وزعت تحت رعاية لجنة الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات ، تقوم المجموعة حاليا بإعداد الإصدار الأول من دليل الرقابة على أعمال الخصخصة والذي سيشتمل على معلومات من قبل الأجهزة العليا للرقابة بشأن الأعمال الرقابية المنفذة في تلك الناحية مرفقة بتفصيلات حول أشخاص الاتصال في كل جهاز . وحتى الآن بلغ عدد المساهمين في هذا المشروع ٤٠ جهازا أعلى للرقابة وتركز إرشادات الرقابة على الخصخصة على القضايا الرقابية المتعلقة بعملية البيع نفسها . ومن خلال التعليق على مسودة الإرشادات استفسر عدد من الأجهزة العليا للرقابة عن ماهية الأعمال الأخرى التي تخطط المجموعة للقيام بها في مجال الخصخصة الأوسع بما في ذلك الأنظمة ، و تزايد تنوع الطرق المستخدمة من قبل القطاع الخاص في تمويل الخدمات العامة . واستجابة لذلك فقد أعدت مجموعة العمل ورقة نقاشية للمساعدة في إثراء الحوار في الانكوساي السادس عشر ضمن الموضوع الثاني (تحسين الحكومة من خلال مجموعات العمل واللجان الدائمة للانتوساي) . وقد ركزت الورقة على ناحيتين هامتين وبشكل خاص تلك الناحيتين التي ترى المجموعة بأنها من الممكن أن تكون مفيدة للدراسة لفترة ما بعد انتهاء الانكوساي السادس عشر .

والقضية الأولى هي الشراكة العامة والخاصة والامتيازات. ففي العديد من الدول تسعى الحكومة إلى إشراك القطاع الخاص ، من خلال عملية تنافسية ، في تمويل وإنشاء

المشروعات الرأسمالية مثل الطرق والمطارات والسجون والمستشفيات ومشروعات الكمبيوتر . وفي المقابل ، فان القطاع الخاص الشريك يمنح امتيازا لتشغيل تلك الخدمات حتى لمدة ٢٠ إلى ٣٠ سنة فاكثر، ويتلقون دفعات من الدولة خلال تلك الفترة لقاء توفيرهم للخدمة المشمولة (مثل السجون) أو أن يتم تحميل المبالغ على المستخدمين مثل (رسوم الجسور والطرق) . ويطلب من الأجهزة العليا للرقابة باستمرار تقديم المشورة بشأن رقابة مردود القيمة النقدية لتلك المشروعات . ومن الممكن أن يكون لوجهة النظر التي يبديها الجهاز الأعلى للرقابة اثر في إيقاف أو استمرار تلك المشروعات والتي يعتمد معظمها على تمويل دولي . ولكن تقييم رقابة مردود القيمة النقدية لمثل تلك الأموال هو أمر صعب . فمن ناحية، فان تكاليف التمويل للقطاع الخاص ربما كانت أعلى من بديل القطاع العام ، ومن ناحية أخرى فإذا ما توفر أحدهما فان التشارك الحذر في المخاطر بين الشريكين، القطاع العام والقطاع الخاص يتيح خيارا أوسع لحل مسائل الخدمة، ويوفر الإمكانية لتحسين مردود القيمة النقدية التي من الممكن الحصول عليها . كما أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة قد قامت بالفحص والابلاغ حول مثل تلك المشروعات، وهدف المجموعة هو إعداد قائمة بالقضايا الرقابية المتعلقة بتلك العقود .

والثانية : لقد أدت عملية الخصخصة إلى زيادة الاهتمام الشعبي والبرلماني بدور التنظيم الاقتصادي . وقد تم تعبئة استبيان استرشادي من قبل العديد من أعضاء مجموعة العمل حيث بينت الإجابات على الاستبانة كيف يؤثر هؤلاء المنظمون على حياة المواطنين . وبينت أيضا أنه في بعض الدول يكون الهدف الأساسي للتنظيم الاقتصادي هو ضمان أن الأعمال المنظمة هي التي تمول الخدمات العامة الأساسية، وان هنالك ضغوطات مستمرة على المنظمين لحماية المستهلكين من مضار الاحتكار . وهنالك أيضا جدل فعال حول ما إذا كان من الأفضل حماية المستهلك عن طريق تنمية سوق المنافسة . ويتوقع من الأجهزة العليا للرقابة أن تقوم باستمرار بإجراء تقييمات مستقلة لمدى فاعلية المنظمين في سعيهم لإحراز أهدافهم . وفي ضوء ذلك فقد قررت مجموعة العمل دعوة جميع الأجهزة العليا للرقابة لتعبئة استبانة حول التنظيم الاقتصادي الوطني ضمن صناعات معينة بما في ذلك المرافق العامة المخصخصة والخدمات المالية مع ذكر أمثلة على التأثيرات التي تحدثها مثل تلك الأجهزة التنظيمية ونتائج الفحوصات التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة . وتطلب مجموعة العمل ردودا من الأجهزة العليا للرقابة خلال منتصف شهر يوليو(أيلول) بحيث تساعد النتائج المستخلصة من المسح في إثراء الحوار الذي سيدور خلال الانكوساي السادس عشر بما في ذلك الحوار بشأن ما إذا كانت التطورات على الإرشادات المتعلقة بالرقابة على التنظيم ذات فائدة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال برئيس مجموعة العمل على العنوان التالي :

National Audit Office , ١٥٧-١٩٧
Buckingham Palace Road, Victoria, London
SWIW ٩SP,England

اجتماع مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة

اجتمعت مجموعة عمل الانتوساي الخاصة لمراجعة البيئة خلال الفترة من ٨-٩ سبتمبر (ايلول) ١٩٩٧ في تالين ، استونيا . وقد ترأس الاجتماع الذي حضره ١٥ عضوا من أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٢١ عضوا السيدة ساسكيا ج ستوفيلينغ ، عضو مجلس محكمة الرقابة الهولندية . وقد استضيف الاجتماع من قبل السيد ميري المراقب العام للجهاز الأعلى للرقابة الاستوني .

وكان الهدف من الاجتماع ثلاثيا . الأول : يتعين على لجنة العمل أن تأخذ بعين الاعتبار وأن توافق على مسودة الوثائق التي أعدت من قبل عدد من أعضائها . الثاني : على مجموعة العمل أن توافق على تقديم عرض عملي خلال الانكوساي السادس عشر ، واخيرا ، عليها أن تطور استراتيجية لفترة الثلاث سنوات القادمة. وقد تمت أيضا مناقشة مسالة الاتصال .

وتم تبني ثلاث وثائق كوثائق صادرة عن مجموعة العمل وهي :

١- دليل حول التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة : " كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تتعاون في مجال المعاهدات الدولية المتعلقة بالرقابة على البيئة " . ويقدم هذا الدليل الذي تم إعداده من قبل الجهاز الأعلى للرقابة النرويجي والجهاز الأعلى للرقابة الكندي مشورة عملية في مجال الرقابة على المعاهدات البيئية الدولية . ومن الممكن تطبيق هذا الدليل على التعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على مجال آخر ، وتخطط مجموعة العمل تقديم الدليل كوثيقة رسمية للانتوساي وذلك في الانكوساي القادم .

٢- ورقة أولية حول محاسبة الموارد الطبيعية : أعدت هذه الورقة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة الهولندي ، وتقدم هذه الورقة معلومات خلفية حول محاسبة الموارد الطبيعية بما في ذلك تعريف للمصطلحات ، واستعراض للتطورات التي تمت حتى الآن ، وتحديد من هي المنظمات المعنية ، وماهي الأنشطة الوطنية التي تم تتبعها .

٢- تقرير عن نتائج الاستبانة الثانية لمراجعة البنود حيث كتب التقرير من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لهولندا .

اعضاء مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئية يجتمعون لألتقاط صورة تذكارية خلال فترة الاستراحة في تالين في استونيا

ومن ناحية أخرى ، فقد أنهت مجموعة العمل مسودة عرض الكتيب حول معايير وارشادات الرقابة البيئية . ويتعلق الكتيب بمعايير رقابة الانتوساي بشأن الأعمال البيئية ، ويوفر دليلا حول قضايا الرقابة البيئية ، ودليلا حول تطوير المعايير الفنية لأعمال الرقابة البيئية . ويشترك في إعداد هذا الكتيب خمسة أجهزة عليا للرقابة هي الأجهزة العليا للرقابة لكل من استونيا ، الاتحاد الأوروبي ، نيوزيلندا (الرئيس)، جنوب أفريقيا ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية .

العرض العملي والاستراتيجية

وافقت مجموعة العمل على تقديم عرض عملي خلال الانكوساي السادس عشر المنعقد في الارغواي ، ووافقت أيضا على الخطوط العريضة الدولية لأنشطتها خلال الفترة القادمة (١٩٩٩-٢٠٠١) . والبند المميز من هذه الاستراتيجية هو الدور الهام لمجموعات العمل الإقليمية ، والذي من الممكن أن يسهم في تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة حول رقابة الأداء وجانب هام آخر هو التركيز قدر الإمكان حول موضوع " الماء النقي – من يستطيع العيش بدونه ؟ "

الاتصال وموقع الإنترنت

خلال الاجتماع لوحظ بان موقع الإنترنت لمجموعة العمل قد حظيت بتقدير عال . ويوفر الموقع معلومات عن مجموعة العمل والانتوساي ، معلومات حول أنشطتهم ، وغير ذلك . وعنوان الموقع هو <www.rekenkamer.nl/ea>" . وسوف تستمر نشرة " الخطوط الخضراء " وهى النشرة الإخبارية لمجموعة العمل في الصدور خلال السنوات القادمة بشكل ربع سنوى ، وسوف تنشر على موقع الإنترنت أيضا .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمجموعة العمل على العنوان التالي :

INTOSAI Working Group on Environmental Auditing , Mrs.Karin Gabor,P.O. Box ٢٠٠١٥,٢٥٠٠ EAThe Hague , The Netherlands, Telephone:٣١٧٠٣٤٢٤١٤٨,Fax:٣١٧٠٣٤٢٤٤١١,E - mail:{ HYPERLINK "mailto:BJZ@rekenkamer.nl" }> .

الندوة الثانية للجنة الخاصة بالرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات

عقدت لجنة الرقابة الخاصة بالتشغيل الإلكتروني للبيانات والمنبثقة عن الانتوساي ندوة عمل في ستوكهولم خلال الفترة من ١٢- ١٣ مايو (أيار) ١٩٩٨ . وكان موضوع الندوة رقابة الأداء على استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات ، والتي استضيفت من قبل الجهاز الأعلى للرقابة السويدي الذي يعتبر المؤسس للمجموعة الفرعية المنبثقة عن اللجنة الخاصة برقابة الأداء . وقد سبق عقد هذه الندوة ندوة أخرى عقدت في عام ١٩٩٥ ، والتي استضيفت أيضا من قبل السويد .

وقد حققت الندوة الأولى نجاحا كبيرا ، مما شجع اللجنة على تنظيم الندوة الثانية ، والموضوع الذي اختير للندوة الثانية كان موضوعا شائعا ، حيث اجتذب ما يزيد عن ثلاثين مشاركا من عشرين جهازا أعلى للرقابة . وكان من بين المشاركين غير الأعضاء في اللجنة وللمرة الأولى الجهاز الأعلى للرقابة المصري والألماني والعماني والنرويجي والبولندي بالإضافة إلى المجلس الدولي للمدققين التابع لحلف الناتو .

ولمزيد من المعلومات حول الموضوعات والمناقشات التي عرضت في الندوة ، يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Swedish National Audit Office ,P.O Box ٤٥٠٧٠,S-١٠٤ ٣٠ Stockholm,Sweden.

وقد تمت هيكلة ندوة عام ١٩٩٨ ضمن ست موضوعات . حيث كلف كل جهاز أعلى للرقابة بإعداد ورقة رئيسية حول واحد من تلك الموضوعات . وتمت دعوة بقية الأجهزة العليا للرقابة لاعداد أوراق قطرية . وتركزت الموضوعات على القضايا المطروحة في الأوراق التي تم تجميعها . والموضوعات الستة والأجهزة العليا للرقابة التي قامت بإعداد الأوراق الرئيسية هي :

- تقنيات جديدة في تطوير الأنظمة الرقابية (كندا) .
- التخطيط الاستراتيجي لرقابة الأداء على تكنولوجيا المعلومات (الهند) .
- أمن المعلومات وأخلاقيات المهنة (هولندا) .
- أدوات الرقابة على أنظمة المعلومات المتخصصة (جنوب أفريقيا) .
- تبادل البيانات الإلكترونية / EDI السويد .
- تطور تكنولوجيا المعلومات والعمليات التي يتم التعاقد بشأنها مع القطاع الخاص (المملكة المتحدة) .

وبالإضافة إلى المناقشات الفعالة بشأن كل موضوع من الموضوعات الستة فقد تبادل المشاركون أيضا وجهات النظر بشأن مشكلة عام ٢٠٠٠.

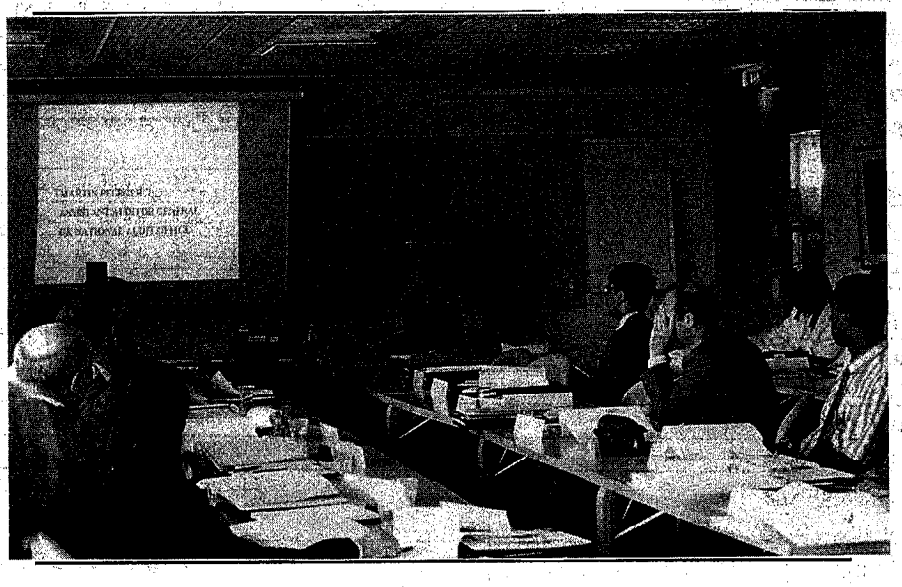

لجنة الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات التي عقدت في ستوكهولم ويبدو في الصورة عروض لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات

صدور وقائع جلسات مؤتمر الأسوساي

تم إصدار وقائع جلسات الجلسة السابعة للجمعية العمومية للأسوساي والندوة الدولية السادسة حيث تضمنت تقارير مفصلة حول العديد من الجلسات الأولية التي جرت في شهر أكتوبر (تشرين) أول ١٩٩٧ في إندونيسيا (انظر عدد يناير [كانون ثاني] ١٩٩٨ من هذه المجلة) . وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت الوقائع نسخة من اعلان جاكرتا الذي تضمن نتائج الاجتماع وتوصياته، بالإضافة إلى نصوص دستور الأسوساي ، وقانونها وانظمتها .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Supreme Audit Board of Indonesia , Badan Pemeriksa Keuangan, Jalan Gatot Subroto No.٣ P.O Box ٤٠١/JKT, Jakarta, Indonesia.

نشرة اليوروساي

أصدرت اليوروساي نشرتها الخامسة في شهر أبريل (نيسان) ١٩٩٨، من قبل السكرتارية العامة لليوروساي في مدريد . وقد احتوت النشرة التي تصدر بلغات الانتوساي الخمسة (الإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والروسية ، والإسبانية) أنباء جديدة حول أعضاء اليوروساي الجدد في لجنة الانتوساي الخاصة بالرقابة البيئية ، واحتوت كذلك على نصوص النظام الأساسي للأسوساي وقانونها وأنظمتها لعام ١٩٩٧ ، وتقرير حول اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لدول الاتحاد الأوروبي المنعقد في وارسو في شهر مارس (آذار) ١٩٩٨ . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

EUROSAI General Secretariat,fuencarral ٨١,٢٨٠٠٤ Madrid,Spain .

عناوين البريد الألكتروني للأجهزة العليا للرقابة

تدعيما لاستراتيجية الاتصالات للانتوساي ، سوف يتم في كل عدد من المجلة نشر عناوين البريد الالكتروني / وعناوين الانترنيت للأجهزة العليا للرقابة ، وبرامج الانتوساي ، والمنظمات المعنية المرتبطة بها ، كما توجد قائمة بعناوين الصفحات المحلية على شبكة المعلومات الدولية ويطلب من الأجهزة العليا للرقابة أن تعلم المجلة حال حصولها على هذه العناوين . إن العناوين المميزة بخط غامق هي عناوين جديدة .

الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (انتوساي)	intosai@rechnungshof.gv.at>;and <http:// www.intosai.magnet.at/intosai/>
المجلة الدولية للرقابة الحكومية	<٧٥٦٠٧.١٠٥١@ compuserve.com>
مبادرة تنمية الانتوساي	<IDI@oag-bvg.gc. ca>
لجنة الانتوساي حول الرقابة البيئية	<http://www.rekenkamer.nl/ea>
الجهاز الأعلى للرقابة في استراليا	<ag١@anao.gov.au >and http://www.anao.gov.au>
الجهاز الأعلى للرقابة في بنغلاديش	<saibd@citechco.net>
الجهاز الأعلى للرقابة في بلجيكا	**<courdescomptes@ccrek.be>**
الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل	sergiofa@tcu.gov.br;and <http:// www.tcu.gov.br >
الجهاز الأعلى للرقابة في كندا	<http://www.oag-bvg.gc.ca>
الجهاز الأعلى للرقابة في الصين	<cnao@public.east.cn.net>
الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا	<xcisnado@casapres.go.cr>
الجهاز الأعلى للرقابة في كرواتيا	**dur@zg.tel.hrand <http://www.revizija.hr>**
الجهاز الأعلى للرقابة في الدنيمارك	<FTRR@FTRR.DK>
الجهاز الأعلى للرقابة في السلفادور	<cdcr@es.com.sv>
الجهاز الأعلى للرقابة في استونيا	**<riigikontroll@sao.ee>**
الجهاز الأعلى للرقابة في فنلندا	<kirjaamo@vtv.fi>
الجهاز الأعلى للرقابة في ألمانيا	<BRH-FFM@t-online.de>
الجهاز الأعلى للرقابة في هونغ كونغ	<audaes٢@aud.gen.gov.hk> and<http://www.info.gov.hk/aud/>
الجهاز الأعلى للرقابة في الهند	cag@giasdl٠١.vsnl.net.in

الجهاز الأعلى للرقابة في ايرلندا	webmaster@audgen.irlgov.ie>and<http://www.irlgov.ie/audgen>
الجهاز الأعلى للرقابة في اليابان	<asosai@ca.mbn.or.jp>
الجهاز الأعلى للرقابة في الاردن	<Audit-b@ amra. nic.gov. jo>
الجهاز الأعلى للرقابة في كوريا	<gsw٢٩٠@blue.nowcom.co.kr>and <htpp://www.bai.go.kr>
الجهاز الأعلى للرقابة في ماليزيا	<jbaudit@po.jaring.my>
الجهاز الأعلى للرقابة في موريشيوس	<auditdep@bow.intnet.mu>
الجهاز الأعلى للرقابة في المكسيك	<cmhsecrpart@compuserve.com.mx>
الجهاز الأعلى للرقابة في هولندا	<BJZ@Rekenkamer.nl>
الجهاز الأعلى للرقابة في نيوزيلندا	<http://www.netlink.co.nz/ %٧e.oag/home.htm>
الجهاز الأعلى للرقابة في نيكاراغوا	continf@١bw.com.ni>
الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج	<riksrevisjonen @riksrevisjonen.no>
الجهاز الأعلى للرقابة في عمان	<sages@gto.net.om>
الجهاز الأعلى للرقابة في الباكستان	<mohsin%auditgenpk@sdnpk.undp.org>
الجهاز الأعلى للرقابة في بابوا نيوغينيا	**<agois@dg.com.pg>**
الجهاز الأعلى للرقابة في البرغواي	<director@astcgr.una.py>
الجهاز الأعلى للرقابة في البيرو	<DCI٠٠@CONDOR.GOB.PE>
الجهاز الأعلى للرقابة في سنغافورة	<ago-email@ago.gov.sg>
الجهاز الأعلى للرقابة في سلوفينيا	<anton.antoncic@racsod. sigov.mail.si>
الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا	<yvonne@agsa.co.za>
الجهاز الأعلى للرقابة في اسبانيا	<TRIBUNALCTA@bitmailer.net>
الجهاز الأعلى للرقابة في سورينيم	<http://www.parbo.com>
الجهاز الأعلى للرقابة في السويد	<int@rrv.se>
الجهاز الأعلى للرقابة في سويسرا	<Balmer@efk.admin.ch>
الجهاز الأعلى للرقابة في تركيا	<saybsk٣@turnet.net.tr>
الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة	**international.nao.@gtnet.gov.uk>and<http://www. Open.gov.uk/nao/٩٥٩٦arpn.htm>**
الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية	**oil@gao.govand <http://www.gao.gov>**
الجهاز الأعلى للرقابة في الأرغواي	<tribinc@adinet.com.uy>
الجهاز الأعلى للرقابة في اليمن	<COCA@Y.NET.YE>
الجهاز الأعلى للرقابة في فنزويلا	**١٠٢٢١٣.٣٢٣٧@compuserve.com and <http://www.cgr.gov.ve>**
محكمة المحاسبة الأوروبية	**<helena.piron@eca.eu.int>**
معهد المدققين الداخليين	iia@theiia.organd <http://www.theiia.org>
الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية	<http:financenet.gov/icgfm.htm>
الاتحاد الدولي للمحاسبين	<http://www.ifac.org>

البرنامج الزمني لأحداث الانتوساي لعام ١٩٩٨/ ١٩٩٩

يوليو (تموز) ١٩٩٨	**أغسطس (آب) ١٩٩٨**	**سبتمبر (ايلول) ١٩٩٨** اجتماع المجلس التنفيذي للأسوساي بكين ، الصين ٧-١١ سبتمبر (ايلول) المؤتمر الخامس للسباساي سافا ، فيجي ١٥-٢٨ سبتمبر (ايلول) الحلقة العملية للتخطيط الإستراتيجي للأسباساي بالتعاون مع ال **IDI** ، سافا ، فيجي ١٩-٢٦ ايلول اجتماع الجمعية العمومية السادس للأربوساي القاهرة ، مصر ٢٢- ٢٨ سسبتمبر (ايلول)
أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٨ اجتماع الجمعية العمومية السابع للأولاسيفس كاراكاس ، فنزويلا ١٣- ١٦ أكتوبر تشرين اول	**نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٨** اجتماع لجنة الرقابة البيئية ١-٥ نوفمبر (تشرين ثاني) ليما ، البيرو مؤتمر الانكوساي السادس عشر مونتيفيديو ، الأرغواي ٧-١٤ نوفمبر (تشرين ثاني)	**ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٨**
يناير (كانون ثاني) ١٩٩٩	**(فبراير) شباط ١٩٩٩**	**مارس (آذار) ١٩٩٩**
أبريل (نيسان) ١٩٩٩	**مايو (أيار) ١٩٩٩** اجتماع المجلس التنفيذي للانتوساي فينا ، النمسا ٢٦-٢٧ مايو (ايار) (موعد غير نهائي)	**يونيو (حزيران) ١٩٩٩**

ملحوظة رئيس لتحرير : يتم نشر هذا التقويم لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية الأجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .

INTOSAI

Printed on
Recylced Paper